اختلاف الروايتين عن صحابي واحد، وأسبابه

(عرض ودراسة مقارنة)

إعداد الدكتور

عيسى محمد عيسى شحاته

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بجامعة الملك خالد، وجامعة الأزهـــر

ملخص البحث

هذا البحث يقع تحت مسمى اختلاف الروايتين عن صحابي واحد، وأسبابه(عرض ودراسة مقارنة)، ويعرض في الأساس لمعالجة هذا الاختلاف من خلال: اختلاف الروايتين عن الصحابي وسببه نكارة في المتن، ثم اختلاف الراويتين عن الصحابي لوهم وقع من أحد رواة الإسناد في إحداهما، ثم اختلاف الروايتين عن الصحابي وسببه عمله بخلاف روايته، ثم اختلاف الروايتين عن الصحابي رفعاً ووقفاً، وأخيراً اختلاف الروايتين عن الصحابي وصلاً وإرسالاً.

(ABSTRACT)

This research is under the name of the difference between the two narratives about one Sahabi, and its causes (comparative study and study), and presents in the basis of the treatment of this difference through: the difference between the two narratives about the companion and the reason Nkara in the Metn, and then the difference between the two narrators of the companions, Then the two narratives differ from the companion and the reason for his work other than his novel, then the two narratives about the companion Rafa and Awqaf, and finally the difference between the two narratives from the companions and the sending and sending.

= Title of the research : the difference between the two narratives on one Sahabi, and its causes (comparative study and study).

= Name of researcher: Eissa Mohammed Eissa Shehata

= Email: imissa٧٣@gmail.com

= Keywords (Variance Novel Reasons).

= Academic profile of the researcher: (Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic Studies and Arabic for boys at the University of Al-Azhar University) .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، شهادة تملأ القلب نوراً واعتقاداً بوحدانيته إلى يوم الدين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله ربنا عز وجل إلى الناس أجمعين، اللهم صل وسلم وبارك عليه في الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

إن الله تعالى قد أتم علينا النعمة ببعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وإمام المرسلين، فأكمل به الدين، وقضى جلّ في عُلاه بحكمته ولطفه وكرمه ألا ينقطع فضلُه ومنُّه على عباده، فتكفل سبحانه بحفظ ذلك النور الذي أرسله به، وهو القرآن الكريم، قال تعالى:{لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}(١).

وقيض الله تعالى للأمة من يحفظ السنة النبوية من الحملة الصادقين الموثقين والعلماء، الذين رزقهم الله من الحفظ والذكاء ما مكنهم به من القواعد الدقيقة لحفظ الحديث الشريف وتدوينه، ووضعوا له أصولاً للنقد، يعرف بها أباطيل مَنْ رام الخلط على الأمة في سنة نبيها مِنْ الوضّاعين والملاحدة، أو لأوهامٍ وأغلوطاتِ من لم يُحكم ضبطَ المرويات.

---

(١) [فصلت:٤٢].

وقد بذل هؤلاء الجهابذةُ من العلماء أقصى الجُهد في وضع علم هو من مبتكرات هذه الأمة وخاصيتها التي خصها الله بها، ألا وهو علم الحديث رواية ودراية، فرد الله بهؤلاء الفرسان وبسهام هذا العلم الذي ابتكروه أعنف غارة عرفها تاريخ البشرية، فردوا كيد الكائدين، ونفوا عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وحُفظتْ سنةُ سيد المرسلين. والغاية القُصوى من هذا العلم هي معرفة صحة الحديث من سقيمه، حتى تبنى الأحكام الشرعية في هذا الدين على أساس متين، كما أن جميع فنون هذا العلم أيضاً مسخرة لتحصيل هذه الغاية، ومن هنا شمر العلماء الجهابذة عن ساعد الجد في نقدهم للمرويات، ونقلة الأخبار بما خصهم الله به من المعرفة والعدالة والورع، وهؤلاء العلماء لم يزالوا في كل دهر وزمان، من لدن عهد الصحابة إلى أن دونت السنن، وتم وضع معالم علم السنة رواية ودراية. فكان لهم قصب السبق في نقد المرويات والرواة.

ولا يخفى على القارئ الكريم أن تنقية الأحاديث مما يشوبها من ضعف، أو تعارض، أو إعلال من واجبات البحث والدراسة في هذا التخصص الدقيق؛ لفهم مراد الأئمة النقاد في هذا الجانب، فقد يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل.

إِذْ لا يلزم من رِوَايَة الثقة أن تكون صواباً، لكن الأصل فِيْهَا الصواب، والخطأ طارئٌ محتمل، فالراوي الثقة مهما بلغ أعلى مراتب الضبط والإتقان فالخطأ في روايته يبقى أمراً محتملاً وليس بعيداً، والخطأ في حديث الثقة لا يتمكن من مَعْرِفَته إلا الأئمة الجامعون، ولما كان اختلاف الروايتين عن الراوي قرينة على تعليل إحداهما، كان لابد من التصدي لهذه المسألة وكشف

النقاب عنها بالبحث والدراسة، فمدار العلة يكون على اختلاف وقع في الحديث.

قال الإمام مسلم: إن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين... ثم قال: أن يروي نفر من حفّاظ الناس حديثاً عَنْ مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون عَلَى روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فِيْهِ في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عَنْهُ النفر الَّذِيْنَ وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب الْمَتْن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذٍ أنَّ الصَّحِيْح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد وإن كَانَ حافظاً، عَلَى هَذَا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الْحَدِيْث، مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم.[1]

ويقول الحافظ ابن حجر عن معرفة سلامة الحديث من العلة: أن تجتمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف.[2]

---

(١) التمييز لمسلم (ص: ١٧٢) المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠..

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١١٤) المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

ومن هذا المنطلق وامتداداً لجهود هؤلاء الأئمة النقاد، حاولت من خلال هذه الورقات أن أشاركهم في هذا الفضل، والله أسأله الإعانة والتوفيق.

ـ مشكلة البحث وأهميته:

إن مما دفعني لدراسة هذه المسالة ما وجدته من أقوال النقاد في تضعيف بعض الأحاديث التي اختلفت فيها روايتان عن صحابي واحد، مما يظهر معه التعارض، أو مما أعل به الأئمة المحدثون إحدى الروايتين، ومن ذلك قول ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي: «قاعدة: في تضعيف حديث الرَّاوي إذا روى ما يخالف رأيه. ثم قال: قد ضَعَّفَ الإمام أحمد وأكثر الحفَّاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا»[1]، ثم أخذ يسرد أمثلة لذلك. ومن ثم دار السؤال في ذهني، هل هذا الاختلاف يؤثر في قبول الرواية؟ أم لا ؟، وما رؤية الأئمة النقاد لهذا الاختلاف؟ فاستهوتني الفكرة، فشرعت في تتبعها، وأسأل الله تعالى الإعانة والسداد.

ـ حدود البحث وأهدافه:

مما يجدر التنبيه إليه أن حدود دراستي لهذه الفكرة لا تكون إلا في الاختلاف الواقع بين روايتين اثنتين في مسألة واحدة، شرط أن تكونا عن صحابي واحد، مع بيان تخريج الروايتين، والتحقيق في موطن الاختلاف من خلال رؤية المحدثين النقاد وأقوالهم، مما يجلي أسباب هذه الاختلاف، ثم

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٥٨) المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن.

ترجيح إحدى هاتين الروايتين عن نفس الراوي، أو دفع ما ظاهره التعارض والجمع بينهما، بالدراسة المقارنة لأقوال الأئمة النقاد، ومن ثم الانتهاء بنتيجة محددة في قبول الحديث أو رده؛ حتى لا يبقى في دائرة الاختلاف.

ـ الدراسات السابقة:

بعد البحث عن دراسات سابقة حول فكرة هذا البحث المتواضع تحت مسمى "اختلاف الروايتين عن صحابي واحد وأسباب ذلك "(دراسة نقدية مقارنة)، لم أجد من أفردها بالدراسة تحت هذا المسمى تحديداً، غير أنني وقفت على رسالة ماجستير بعنوان . منهج المحدثين في الإعلال بمخالفة الراوي لما روى(دراسة نظرية تطبيقية)، للباحث عادل بن سعد بن مشعل المطرفي،عام ١٤٢٤. ٢٠٠٣م بالمملكة العربية السعودية . قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود . علماً بأنني رجعت إليها، وهي دراسة لنوع من أنواع الإعلال بمخالفة الراوي عموما لما رواه ولو كانت المخالفة برواية غيره، تعرض فيها الباحث للدراسة النظرية والتطبيق.

أما بحثي فهو لاختلاف الروايتين لذات المسألة الواحدة عن صحابي واحد، من قبيل الدراسة النقدية ومن خلال أقوال النقاد، ثم المقارنة بين الروايتين .

ـ منهج البحث:

استخدمت في هذه الدراسة المنهج النقدي المقارن، وذلك من خلال الخطوات التالية .

أولاً : عرض اسم المطلب الذي تدور حوله الدراسة، على أن يكون مشتملا على اختلاف الروايتين عن صحابي واحد، ومسمى هذا الاختلاف.

ثانياً : تصوير الاختلاف بين الروايتين بإيجاز قبل البدء في عرض أحاديث الاختلاف.

ثالثاً: اكتفيت بمثالين فقط في كل مطلب؛ لتحقيق المقصود من الدراسة، ومتوخياً في ذلك عدم الإطالة.

رابعاً: تخريج الروايتين على المدار، لبيان موطن الاختلاف، سواء فيما يتعلق بالإسناد، أو فيما يتعلق باختلاف ألفاظ المتون، إذ هو المقصد من هذه الدراسة.

خامساً: بيان رجال الإسناد إذا كان الحديث خارج الصحيحين أو أحدهما، وأتوسع في دراسة مَنْ اختُلف فيه جرحاً وتعديلاً، ثم أعقب بخلاصة القول في حالته، أما من اتفق على توثيقه أو تضعيفه فلا أعلق بشيء، وبعد الانتهاء من دراسة حلقات . رجال . الإسناد تتضح درجته.

سادساً: عقد مقارنة بين الروايتين، مستعينا في ذلك بأقوال الأئمة النقاد من كتب العلل والتراجم والمصطلح، وغيرها، مما يبرز أوجه الاختلاف بين الروايتين، حتى أتمكن من الترجيح عند المعارضة، أو الجمع بينهما ما لم يكن تعارض.

سابعاً: بعد الانتهاء من الخطوات السابقة أخرج بنتيجة واضحة بين الروايتين تحت مسمى خلاصة القول، أبين فيها النتيجة المرجوة مما سبق دراسته من اختلاف الروايتين.

ثامناً : التزمت عند النقل من أي مرجع، أو الاستفادة منه الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة ووضعته بين قوسين هكذا(...)،علماً بأنني ذكرت طبعات المراجع والمصادر مرتبة على حروف المعجم في الفهرس خشية الإطالة، وما ورد في الهامش من توثيق المرجع برمز حرف (ت) إنما هو اختصار لكلمة تحقيق، كما أن الرمز بحرف(ط)إنما هو اختصار لكلمة طبعة.

تاسعاً : ترجمت للأعلام بإيجاز، وذلك عند ذكر العلم لأول مرة فقط، حتى لا يطول البحث، وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه، وبينت المفردات الغريبة التي وردت في بعض الأحاديث وغيرها من النصوص، وعرفت بالمصطلحات أثناء عرض المطلب، مستعيناً في ذلك بكتب غريب الحديث وشروحه، ومعاجم اللغة، وكتب التعريفات. والله عز وجل أسال أن ينفع بما كتبت، وأن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم.

ـ **خطة البحث** : يتكون هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية .

- **المقدمة** : فيها مشكلة البحث وأهميته، ثم حدود الدراسة، ثم الدراسات السابقة، ثم منهج البحث، والخطة البحثية.

- **المبحث الأول**: **مفهوم الاختلاف، وما يتعلق به**، وفيه مطلبان:

. المطلب الأول: الاختلاف عند أهل اللغة، والمحدثين.

. المطلب الثاني: أهمية العلم بمعرفة الاختلافات في الأسانيد والمتون.

- **المبحث الثاني**: **اختلاف الروايتين عن صحابي واحد، وأسباب ذلك**، وفيه المطالب الآتية:

. المطلب الأول: اختلاف الروايتين عن الصحابي، وسببه نكارة في المتن.

. المطلب الثاني: اختلاف الراويتين عن الصحابي؛ لوهم وقع من أحد رواة الإسناد في إحداهما.

. المطلب الثالث: اختلاف الروايتين عن الصحابي وسببه عمله بخلاف روايته.

. المطلب الرابع: اختلاف الروايتين عن الصحابي رفعاً ووقفاً.

. المطلب الخامس:اختلاف الروايتين عن الصحابي وصلاً وإرسالاً.

- **الخاتمة**: فيها أهم نتائج الدراسة.

- **الفهارس**: فهرس المصادر والمراجع، وآخر لمحتويات البحث.

المبحث الأول
مفهوم الاختلاف ، وما يتعلق به

وفيه المطالب الآتية:

المطلب الأول
الاختلاف عند أهل اللغة، والمحدثين.

أولاً: في اللغة.

الاختلاف: افتعال، مصدره الفعل اختلف، واختلف ضد اتفق، ويقال: تخالف القوم واختلفوا، إذا ذهب كُل واحد مِنْهُمْ إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر.

ومنه المخالفة: من المفاعلة بين اثنين إذا اختلفا، كما أنها تكون بين أمرين من شخص واحد، كل منهما خلاف الآخر.

. قال ابن فارس(١): اختلف الناس في كَذَا، والناس خلفة أي مختلفون؛ لأن كُلَّ واحد مِنْهُمْ ينحي قَوْل صاحبه، ويقيم نفسه مقام الَّذِيْ نحّاه.(٢)

. وقال ابن سِيدَه(٣):" تخالف الأمران ، واختلفا إذا لَمْ يتفقا، وكل ما لَمْ يتساو

---

(١) أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب، أبو الحسين،اللغوي، القزويني، كان شافعيا، ثم صار مالكيا آخر عمره، وله مصنفات منها: "المقاييس" و"المجمل". البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٨٠).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٢١٣).

(٣) سيده: بكسر السين المهملة، وسكون الياء آخر الحروف، ثم دال مهملة مفتوحة، ثم هاء ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٣/ ٤٢٣)، وهوعلي بن ==

فَقَدْ تخالف واختلف."[١]

. وفي المصباح المنير: خَالَفْتُهُ مخُالَفَةً وخِلافًا، وتَخَالَفَ القوم اخْتَلَفُوا إذا ذهب كلّ واحد إلى خِلافِ ما ذهب إليه الآخر وهو ضدّ الاتفاق".[٢]

ـ وقال ابن منظور: إذا تقدّم بعضُهم عَلَى بَعضٍ في الصُّفُوفِ تأثرت قُلوبُهم ، ونشأَ بينهم اختلافٌ في الأُلْفَةِ والموَدَّةِ؛ والخِلافُ فهو المُضَادّةُ، وَقَدْ خالَفَهُ مُخالَفَةً وخِلافاً ويقال خلَف فلان بعَقبِي إذا فارقه على أَمر فصنع شيئاً آخر."[٣]

. مما سبق نستخلص معنى الاختلاف عند أهل اللغة : إذ هو بمفهومه الواسع يعني كل ما هو ضد الاتفاق، والخلاف في الأمرين كل منهما خلاف الآخر، ومنه قوله تعالى:{فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ}[٤] أي: مُخُالَفَةَ الرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

وفي الحديث الصحيح: " استووا، ولا تختلفوا، فتختلف قلوبكم،... "[٥]

==إسماعيل بن سيده، اللغوي، من أهل مرسية، كان ناظما ناثرا قليل النظير، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمئة. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٢٠٢. ٢٠٣).

(١) المخصص (٣/ ٣٧١).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/ ١٧٩) المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي،(المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

(٣) لسان العرب (٩/ ٨٣) بتصرف يسير.

(٤) [التوبة: من الآية رقم٨١] .

(٥) صحيح مسلم (١/ ٣٢٣) كتاب الصلاة: باب تسوية الصفوف، وإقامتها.

ثانياً: الاختلاف عند المحدثين.

من خلال استقرائي في هذه المسألة؛ لمعالجة فكرة هذا البحث لم أقف على ضابط معين لمصطلح " الاختلاف " عند المحدثين، لكن وجدت معناه الذي أستأنس به عند الإمام مسلم في قوله : فاعلم أرشدك الله أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

أحدهما: أن ينقل الناقل حديثا بإسناد فينسب رجلا مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم، كنعمان بن راشد حيث حدث عن الزهري فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة، ومعلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل عامر لا عمرو، وكما حدث مالك بن أنس عن الزهري فقال: عن عباد وهو من ولد المغيرة بن شعبة، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان معروف النسب عند أهل النسب، وليس من المغيرة بسبيل...[1]

إلى أن قال : **والجهة الأخرى** أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب

---

(١) التمييز لمسلم (ص: ١٧٠).

المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينه ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم.(١)

- يبدو لي مما سبق عند الإمام مسلم في كتابة التمييز أن مفهوم "الاختلاف" عند المحدثين ينقسم إلى قسمين، كما يلي:

القسم الأول: اختلاف يقع في الإسناد: كأن يختلف فيه وصلاً وإرسالاً، اتصالاً وانقطاعاً، أو زيادة راوٍ ونقصانه، أو الاختلاف على راوٍ معين، مثلاً.

القسم الثاني: اختلاف يقع في الْمَتْن: مثل الرفع والوقف، أو تعارض المعنى والحكم الفقهي، أو الاضطراب عموماً، أو ما حدث به الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد، مثلاً .

(١) المصدر نفسه (ص: ١٧٢).

المطلب الثاني
أهمية العلم بمعرفة الاختلافات في الأسانيد والمتون

إنّ جهابذة الْحَدِيْث ونقاده وصيارفته وأفذاذه حثوا عَلَى مَعْرِفَة الاختلافات ورغبوا فيها. وللعلم بمعرفة الاختلافات الواقعة بين الروايات بوجوه عام فوائد متعددة منها ما يلي :

أولاً: اختلاف الأسانيد والمتون من أبرز الدلائل في الوقوف على حقيقة العلة.

فالمقارنة بين ألفاظ المتون المختلفة، بعد النظر الشديد في القرائن والمرجحات والاستعانة بأقوال الأئمة نقاد الْحَدِيْث، ومع بيان ومعرفة الطرق والأسانيد واختلاف الألفاظ تبقى العلة غامضة خفية إلا لمن آتاه الله تعالى حفظا وفطنة وفهما، ومع ذلك يحتاج لمعرفتها مزيد غربلة، وطويل دراسة ونظر مع الصبر، واحتمال الأذى والتأني وعدم العجلة والتسرع في الحكم.

ـ قال ابن حجر عن سلامة الحديث: أن تجتمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف[1].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١١٤) المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

ثانياً: الوقوف على روايات الضعفاء التي تخالف روايات الثقات، ومعرفة أوجه المخالفة.

. عن عباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الشيء من ثلاثين وجها ما عقلناه.(١)

ـ وقال الإمام مسلم: فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ، ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، وأشباههم من نقلة الأخبار؛ لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ(٢).

ثالثاً: للاختلافات أثر كبير في تمييز الْحَدِيْث الصَّحِيْح من السقيم.

. عن الربيع بن خثيم قال: «إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل».(٣)

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٢٧١) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩.

(٢) التمييز لمسلم (ص: ٢٠٩) في باب (ذكر الأخبار التي في إسنادها غلط من بعض ناقليها) المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: ٣١٦).

رابعاً: سبر أحوال الرواة بالنظر في مقدار حفظهم ومكانتهم من الضبط والإتقان، وعلى طالب الحديث قبل أن يعلَّ حديثاً بالاختلاف أن يجمع طرق الْحَدِيْث ويستقصيها من المصنفات والجوامع والمسانيد والسنن والأجزاء، ويسبر أحوال الرُّوَاة فينظر في اختلافهم وفي مقدار حفظهم ومكانتهم من الضبط والإتقان، وعند ذَلِكَ وبعد النظر الشديد في القرائن والمرجحات والاستعانة بأقوال الأئمة نقاد الحديث وحفاظ الأثر وإشاراتهم ؛ يقع في نفس الباحث الناقد أن الْحَدِيْث معلٌّ بالاختلاف، كأن يكون الْحدِيث الموصول معلاً بالإرسالِ أَوْ الانقطاع، أَوْ يكون المرفوع معلاً بالوقف، أو أن هناك سقطاً بسبب التدليس، أو يجد دخول حَدِيْث في آخر، أو يجد وهمَ واهمٍ، أو ما أشبه ذَلِكَ من العلل القادحة.

ـ قال الحاكم عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: إن العالم إذا لم يعرف الصحيح والسقيم والناسخ والمنسوخ من الحديث لا يسمى عالماً.(١)

خامساً: الوقوف على ما أعل بإرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو من هو واهم.

ـ عن محمد بن إسحاق السراج قال: سمعت محمد بن يحيى يقول: "رأيت لعلي بن المديني كتابا على ظهره مكتوب: المائة والنيف والستين من علل

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٦٠) المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

الحديث " والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط.[١]

. وقال ابن الصلاح: قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن [٢].

. قال الأبناسي[٣] : ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم الى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم لغيرذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه، وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل، مثل أن يجيء

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٩٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ٩١).

(٣) الشيخ بُرهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي ثم القاهري الفقيه الشافعي، المتوفى في محرم سنة اثنتين وثمانمائة، عن سبع وسبعين سنة. قدم القاهرة، فحفظ القرآن وقرأ على الإسنوي الفقه والأصول وتخرَّج بعلاء الدين مُغُلْطَاي. وسمع الحديث على جماعة وخرَّج له الولي العراقي "مشيخة". حدَّث بها وبالكتب الستة. سلم الوصول إلى طبقات الفحول(١/ ٦٠)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (١/ ١٧٨) لابن تغري، المتوفى (المتوفى: ٨٧٤هـ)حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه.[١]

ساسا: العلم بالاختلاف بين الأسانيد والمتون يُمَكِّن من الفتوى.

. قال صالح بن محمد بن نوح العمري[٢]: عن يزيد بن زريع أنه قال: سمعت سعيد بن أبي عروبة يقول: من لم يسمع الاختلاف فلا تعدوه عالما، وقال محمد بن عيسى: سمعت هشام بن عبدالله الرازي يقول: من لم يعرف اختلاف القراء فليس بقارئ، ومن لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقيه، وعن عثمان بن عطاء عن أبيه قال: لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالما باختلاف الناس، فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه، وعن سفيان بن عيينة قال: سمعت أيوب السختياني يقول: أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما باختلاف العلماء، وأمسك الناس عن الفتيا أعلمهم باختلاف العلماء، قال: وقال ابن عيينة: العالم الذي يعطي كل حديث حقه، وعن نعيم بن حماد أنه قال: سمعت ابن عيينة يقول: أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما باختلاف العلماء، قال الحرث بن يعقوب: إن الفقيه كل الفقيه من فقه في القرآن وعرف مكائد الشيطان، وروى عيسى بن

---

(١) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٠٢).

(٢) هو الإمام المحدث الحافظ المسند الأصولي الأثري فخر المالكية صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله بن عمر العمري نسبة إلى عمر بن الخطاب، المشهور بالفلاني نسبة إلى فلان بضم الفاء – قبيلة بالسودان ، مات بالمدينة المنورة سنة ١٢١٨. فهرس الفهارس (٢/ ٩٠١) معجم المؤلفين (٥/ ١٢).

دينار عن ابن القاسم قال: سئل مالك قيل له لمن تجوز الفتوى؟ قال: لا تجوز الفتوى إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه، قيل له اختلاف أهل الرأي؟ قال لا اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن، ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يفتي ".[1]

. من خلال ما سبق عرضه في هذه النصوص عن العلماء يتضح لنا أن الاختلافات في الأسانيد والمتون الّتي تحيل الحدِيث من حيز الصحة والقبول إلى دائرة الضعف والترك هو أسس علم العلل، كما أن دراسة الاختلافات الحديثية من الأهمية بمكان في علم علل الْحَدِيْث.

(١)إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار(ص: ٣٢) المؤلف صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العَمْري المعروف بالفُلَّاني المالكي (المتوفى: ١٢١٨هـ)الناشر: دار المعرفة – بيروت .

المبحث الثاني
اختلاف الروايتين عن صحابي واحد، وأسباب ذلك

تمهيد :

معلوم لدى الأئمة النقاد أن الحديث قد يعلل من أوجه ليس لجرح رواة إسناده فيه مدخل، والحجة في معرفة ذلك الفهم والحفظ والخبرة التامة بالأسانيد والمتون، أي لدى هؤلاء النقاد.

قال الحاكم: إن الصَّحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنَّما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السَّماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصَّحيحة غير المخرَّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التَّنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة لتظهر علته.[١]

وقال الحاكم أيضاً: وإنَّما يعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثِّقات، أنْ يحدِّثوا بحديثٍ له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً.[٢]

وهذا أمر ليس سهلاً، ولا يتأتى لكل واحد، فالمعلل من المسائل الصعبة كما قال ابن حجر: هو من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقِّها، ولا يقوم به

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٦٠).
(٢) المصدر نفسه (ص: ١١٣).

إلا من رزقه الله فهما ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة بمراتب الرُّواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون. ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشَّأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدَّارقطني، وقد تقصر عبارة المعلِّلِ عن إقامة الحجَّة على دعواه، كالصَّيرفيِّ في نقد الدِّينار والدِّرهم.(١)

ومن ثم تتجلى أهمية تتبع الأحاديث التي ظهرت فيها علة كما نص عليها الأئمة النقاد، من خلال المطالب التالية:

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق نور الدين عتر(ص: ٩٢).

المطلب الأول

اختلاف الروايتين عن الصحابي، وسببه نكارة في المتن

الحديث المنكر هو: الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة.(١)،وقد عَدَّ بعضُ المتأخرين هذا التعريف بأنه أدق التعاريف.(٢)

قلت : وكما تكون النكارة في سند الحديث، قد تكون في المتن أيضاً، وموضوع دراستنا في هذا الجانب إنما يتعلق فيما يخص المتن فقط ؛ من ناحية اختلاف الروايتين عن الصحابي الواحد.

المثال الأول: ويمثل له بالاختلاف الوارد في متن حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في عدد الرضعات المُحَرِّمَات لسالم مولى أبي حذيفة لسهلة بنت سهيل، وقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم لها ـ : "فأرضعيه عشر رضعات، ثم ليدخل عليك كيف شاء، فإنما هو ابنك"، والرواية الأخرى: " فأرضعيه خمس رضعات ...".

أولاً: تخريج الروايتين:

(١) رواية العشر رضعات.

ـ قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ رَسُولَ

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار(٢/ ٥).

(٢) يراجع: دراسات في علوم الحديث، محمد عوض ص١١٦، وعلوم الحديث ومصطلحه د/صبحي الصالح،الناشر: دار العلم للملايين، سنة النشر: ١٩٨٤(١/٢٠٣)،ودراسات في مصطلح الحديث إبراهيم النعمة ص١٥٩.

اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنَّ سَالِمًا كَانَ مِنَّا حَيْثُ قَدْ عَلِمْتَ، أَنَّا كُنَّا نَعُدُّهُ وَلَدًا، فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ كَيْفَ شَاءَ لَا نَحْتَشِمُ مِنْهُ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللهُ فِيهِ وَفِي أَشْبَاهِهِ مَا أَنْزَلَ أَنْكَرْتُ وَجْهَ أَبِي حُذَيْفَةَ إِذَا رَآهُ يَدْخُلُ عَلَيَّ، قَالَ: " فَأَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ لِيَدْخُلْ عَلَيْكِ كَيْفَ شَاءَ، فَإِنَّمَا هُوَ ابْنُكِ " فَكَانَتْ عَائِشَةُ تَرَاهُ عَامًّا لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ مَنْ سِوَاهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرَى أَنَّهَا كَانَتْ خَاصَّةً لِسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ الَّذِي ذَكَرَتْ سَهْلَةُ مِنْ شَأْنِهِ رُخْصَةً لَهُ.(١)

---

(١) مسند أحمد ط الرسالة (٤٣/ ٣٤٢)، المحلى بالآثار (١٠/ ١٩٣).

بيان الإسناد: يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أَبِيه، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عن الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

(أ) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف،المدني، نزيل بغداد،روى عن:أبيه، وشعبة،والليث،وغيرهم روى عنه: أحمد بن حنبل،وإسحاق، وابن معين وغيرهم ، وثقه العجلي،وابن معين،وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا، وقال ابن حجر:ثقة فاضل، من صغار،التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين، أخرج له الجماعة. الثقات للعجلي ط الدار (٢/ ٣٧٢)تهذيب التهذيب (١١/ ٣٨٠)تقريب التهذيب (ص: ٦٠٧).

(أ) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري،أبو إسحاق،المدني نزيل بغداد،روى عن:أبيه،والزهري،ومحمد بن إسحاق،وغيرهم، روى عنه:ابنه يعقوب بن إبراهيم،والليث، وشعبة وغيرهم . وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، زاد أحمد: أحاديثه مستقيمة، وزاد ابن معين: حجة، وضعفه يحيى بن سعيد ولكن تعقبه أحمد ووثقه، وقال ابن حجر: ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة، مات ==

== سنة خمس وثمانين،ومائة،أخرج له الجماعة . رجال صحيح مسلم (١/ ٣٨)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٣٠٤)تقريب التهذيب (ص: ٨٩)

(ج) محمد بن إسحاق بن يسار المدني ، أبو بكر، ويقال أبو عبد الله المطلبي مولاهم ،المدني ، نزيل العراق ،إمام المغازى، الإمام الحافظ ، رأى أنساً، روى عن : أبيه ، وعميه عبد الرحمن وموسى ، والأعرج وغيرهم روى عنه : محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وغيرهما. وثقه العجلي وابن معين وابن سعد وقال:ومن الناس من يتكلم فيه. وزاد ابن معين : ليس بحجة وقال أحمد بن حنبل: حسن الحديث،وكذا قال ابن معين .وقال ابن المديني : حديثه عندي صحيح . ولذا قال البخاري:رأيت على بن عبد الله يحتج بحديث بن إسحاق،وقال ابن عيينة: ما رأيت أحداً يتهم ابن إسحاق .وقال شعبة:هو أمير المؤمنين في الحديث . أما النسائي فقد ضعفه وقال: ليس بالقوى . وكذا قال ابن معين . وقال الدار قطني: لا يحتج به، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه .وقال أحمد بن حنبل: كان ابن إسحاق يدلس .وقال مالك: دجال من الدجاجلة .وعقب أبو زرعة الدمشقي فقال: رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً وخيراً مع مدحه ابن شهاب له وقد ذاكرت دحيماً بقول مالك فيه فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه أتهمه بالقدر .وعقب ابن نمير فقال: يرمي بالقدر وكان أبعد الناس منه . وأنكر هشام بن عروة روايته عن زوجته فقال : يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر والله إن رآها قط. وعقب ابن حبان فقال: تكلم فيه رجلان هشام ومالك فأما قول هشام فليس مما يجرح به الإنسان وذلك لأن التابعين سمعوا من عائشة أن ينظروا إليها،وكذلك ابن إسحاق كان سمع من فاطمة والستر بينهما مسبّل، وأما مالك فإن ذلك كان منه مرة واحدة ثم عادله إلى ما يجب ،ولم يكن يقدح فيه من أجل الحديث،إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وسلم من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصه خيبر وغيرها، وقال يعقوب بن شيبة : سألت ابن المديني=

== كيف حديث ابن إسحاق عندك فقال: صحيح قلت له: فكلام مالك فيه قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه . وقال ابن نمير: إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق ،وإنما أتى من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة ، وقال أبو زرعة : صدوق.وقال ابن عدي: وقد فتشت أحاديثه الكثير فلم أجد فيها ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو يهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره وهو لا بأس به .وقال ابن عبد الهادي :كان حبراً في معرفة المغازى والسير، صادقاً في نفسه، مرضياً، وهو حسن الحديث ،وقال الذهبي:حسن الحديث صالح الحال صدوق،وما انفرد به ففيه نكارة ، فإن في حفظه شيئا، وقد احتج به أئمة. وقال ابن حجر: صدوق يدلس ورمي بالشيع والقدر مات سنة خمسين ومئة ، استشهد به البخاري في الصحيح ، ومسلم في المتابعات ، وأخرج له الباقون . وقال في الهدي: الإمام في المغازى ، مختلف في الاحتجاج به،والجمهور علي قبوله في السير . الطبقات الكبرى ط دار صادر (٧/ ٣٢٢)الثقات لابن حبان (٧/ ٣٨٠)الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٢٥٤)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٤٠٥)طبقات المدلسين (ص: ٥١)تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

قلت: من خلال ما سبق هو إمام في السير والمغازى، أما في الحديث فهو مختلف فيه، والراجح أنه صدوق مدلس، فإن صرح بالسماع فحديثه حسن.

(د) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، القرشي، الزهري، الفقيه، أبو بكر، الحافظ، المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام ،روى عن: عبد الله بن عمر، وأبي أمامه بن سهل بن حنيف، وعروة بن الزبير ،وغيرهم.روى عنه: الأوزاعي، وهشام بن عروة، وعقيل بن خالد وغيرهم .قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيهاً جامعاً،وقال الذهبي:الحافظ الحجة، وكان يدلس في النادر،وقال ابن حجر: الفقيه الحافظ متفق علي جلالته وإتقانه ، مات سنة خمس وعشرين ومئة وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين . ==

(٢) رواية الخمس رضعات.

ـ قال الإمام عبد الرزاق: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ تَبَنَّى سَالِمًا وَهُوَ مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْدًا، وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ ابْنَهُ، وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ} [الأحزاب: ٥] فَرُدُّوا إِلَى آبَائِهِمْ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ أَبٌ، فَمَوْلًى وَأَخٌ فِي الدِّينِ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا يَأْوِي

== التعديل والتجريح الباجي (المتوفى: ٤٧٤هـ)(٢/ ٦٣٩)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/ ٤١٩)تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

قلت: اتفق الأئمة علي توثيقه ، وقد احتمل تدليسه لإمامته وقلته.

(هـ) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني ،أحد الفقهاء السبعة ،روى عنه: أبيه، وخالته عائشة ، وعلي بن أبي طالب ، وغيرهم روى عنه :سليمان بن يسار ، وعطاء بن أبي رباح ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم .قال العجلي:مدني تابعي ثقة وكان رجلا صالحاً وقال ابن سعد :كان ثقة كثير الحديث ، وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور، مات سنة أربع وتسعين علي الصحيح . أخرج له الجماعة. الثقات لابن حبان (٥/ ١٩٤)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٠/ ١١)تقريب التهذيب (ص: ٣٨٩).

(و)عائشة بنت أبي بكر الصديق- أم المؤمنين- صحابية جليلة.

درجة الإسناد: الحديث بهذا الإسناد: ضعيف - لأن فيه محمد بن إسحاق روى عن الزهري، وقال يحيى بن معين: هو ضعيف الحديث عن الزهري.

مَعِي، وَمَعَ أَبِي حُذَيْفَةَ وَيَرَانِي فَضْلًا، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ مَا عَلِمْتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ»، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ.(١)

---

(١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٧/ ٤٦٠) كتاب الطلاق: باب رضاع الكبير،مسند إسحاق بن راهويه (٢/ ٢٠٢)، مسند أحمد ط الرسالة (٤٢/ ٤٣٥).

بيان الإسناد: ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة، عن عائشة.

(أ) ابن جريج هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم،أبو الوليد، وأبو خالد، المكي،أصله رومي،روى عن:الزهري،وعمرو بن دينار، وغيرهما ، روى عنه :أبناه:عبد العزيز، ومحمد، والأوزاعي، وهشام بن يوسف الصنعاني وغيرهم. قال عبد الله بن أحمد قلت:لأبي من أول من صنف الكتب قال ابن جريج،وابن أبي عروبة. وقال أبو زرعة: بخ من الأئمة. ووثقه العجلي،وابن معين وزاد:في كل ما روى عنه من كتاب،وقال الواقدي:كان ثقة كثير الحديث،وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد بن حنبل:إذا قال ابن جريج: قال فلان، و قال فلان وأخبرت، جاء مناكير، وإذا قال أخبرني، وسمعت فحسبك به،وقال ابن معين:ليس بشيء في الزهري، وقال يحيى بن سعيد:كان صدوقا،فإذا قال حدثني فهو سماع ،وإذا قال أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال فهو شبه الريح،وقال الدار قطني: تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس،لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح. وقال الذهلي:إذا قال: حدثني، وسمعت، فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، وقال ابن حجر:ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، من السادسة،مات سنة خمسين ومئة، أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل: جاز المئة، ولم يثبت، أخرج له الجماعة .الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٦)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ٣٣٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

(ب) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ثقة، تقدم. ==

بعد ما سبق في تخريج الروايتين من حديث عائشة ودراسة إسناد كل رواية على حدة، اتضح لي الاختلاف في عدد الرضعات المحرمات، ما بين العشر رضعات، والخمس رضعات، وأن لفظ العشر منكر، وهم فيها محمد بن إسحاق، وبيان ذلك فيما يلي :

(١) محمد بن إسحاق متكلم فيه، وقد أطلق توثيقه جماعة، وضعفه آخرون، والصواب أنه صدوق حسن الحديث كما تقدم في ترجمته، أما إذا روى في المغازي والسير فهو إمام حجة، وروايته عن الزهري فيها مقال، كما قال يحيى بن معين: هو ضعيف الحديث عن الزهري.(١)، وهذا الحديث منها، فضلاً عن مخالفته لمن هم أكثر عدداً وأوثق منه في الزهري.

(٢) صحح ابن حزم إسناد هذا الحديث من طريق محمد بن إسحاق بناء على رأي من يقول بأنه ثقة في الحديث، وقال ابن حزم: وهذا إسناد صحيح، إلا أنه لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما :

. أحدهما أن يكون ابن إسحاق وهم فيه؛ لأنه قد روى هذا الخبر عن الزهري مَنْ هو أحفظ من ابن إسحاق – وهو ابن جريج – فقال فيه: أرضعيه خمس رضعات ...

== (ج) عروة بن الزبير بن العوام، ثقة ، تقدم.
(د) عائشة بنت أبي بكر، صحابية جليلة.
درجة الإسناد: صحيح لذاته.

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٤٣).

ـ أو يكون محفوظاً فتكون رواية ابن إسحاق صحيحة، ورواية ابن جريج صحيحة، فيكونان خبرين اثنين، فإذا كان ذلك، فالعشر الرضعات منسوخات على ما نورد بعد هذا – إن شاء الله تعالى – فسقط هذا الخبر، إذ لا يخلو ضرورة من أن يكون وهما، أو منسوخا، لا بد من أحدهما. (١)

(٣) لكن يعكر على ابن حزم تصحيحه طريق ابن إسحاق بمخالفته للثقات الأثبات الذين رووه عن الزهري عن عروة، عن عائشة، فذكروا "خمس رضعات" فقط، فاللفظ الصحيح: أرضعيه خمس رضعات، مما يؤكد أن محمد بن إسحاق وهم فيه.

كما أنه يتفق ووجهة نظر ابن حزم أولاً، ومن هؤلاء الثقات الذين اختلف معهم ابن إسحاق، مالك بن أنس(٢)، وعقيل بن خالد الأيلي (٣)، وابن أخي الزهري(٤)،.....

---

(١) المحلى بالآثار (١٠/ ١٩٣).

(٢) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (٢/ ١٠)كتاب الرضاع:باب الرضاعة بعد الكبر، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه(٧/ ٤٥٩) كتاب الطلاق: باب رضاع الكبير، مسند أحمد ط الرسالة (٤٣/ ٢٥٤).

(٣) صحيح البخاري (٥/ ٨١)كتاب المغازي. أشار إليه البخاري رحمه الله تعالى ولم يذكره.

(٤) مسند أحمد ط الرسالة (٤٣/ ٣٥١)، المنتقى لابن الجارود (ص: ١٧٣)كتاب النكاح، مستخرج أبي عوانة (١٢٢/٣)كتاب الحج: باب الأخبار المبيحة رضاع الكبير. وابن أخي الزهري هو: محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني، ابن أخي الزهري، صدوق له أوهام، من السابعة مات سنة اثنتين==

وعبد الرحمن بن خالد[١]، ويونس بن يزيد الأيلي[٢]، وجعفر بن ربيعة [٣].

ثالثاً: خلاصة القول: رواية ابن إسحاق تحريم الرضاع لسالم مولى أبي حذيفة بعدد "عشر رضعات" وهم منه، وخالف فيها مَنْ هم أوثق منه في الحديث وأكثر عدداً، والصحيح رواية غيره بأنها "خمس رضعات" فقط، والله أعلم.

المثال الثاني: ويمثل له بالاختلاف الواقع في سماع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قراءة النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة في صلاة ركعتين قبل الفجر، وفي الخبر الذي يثبت فيه ابن عمر أن أخته حفصة رضي الله عنها هي التي أخبرته بشأن الركعتين، وأن أحداً كان لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الوقت.

أولاً: تخريج الروايتين:

(١) رواية ابن عمر أن حفصة هي التي أخبرته .

== وخمسين، وقيل بعدها، أ أخرج له أصحاب الكتب الستة. تقريب التهذيب (ص: ٤٩٠).

(١) المعجم الكبير للطبراني (٢٤/ ٢٩١)المستدرك على الصحيحين للحاكم (١٧٧/٢) كتاب النكاح.

(٢) سنن أبي داود (٢/ ٢٢٣) كتاب النكاح: باب فيمن حرم به.

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٩٦) كتاب النكاح:القدر الذي يحرم من الرضاع .

. قال الإمام البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، قَالَ: أَخْبَرَتْنِي حَفْصَةُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ المُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ، وَبَدَا الصُّبْحُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلاَةُ»(١)

. وقال مسلم: حدثنا محمد بن عباد، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أخبرتني حفصة، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ إِذَا أَضَاءَ لَهُ الْفَجْرُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ»(٢)

(٢) رواية سماع ابن عمر القراءة بنفسه.

. ما رواه أبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة قالا: حدثنا أبو الأحوص سلام، عن أبي إسحاق السبيعي، عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ مَرَّةً يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. (٣)

---

(١) صحيح البخاري (١/ ١٢٧) كتاب الأذان:باب الأذان بعد الفجر.

(٢) صحيح مسلم (١/ ٥٠٠) كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب استحباب ركعتي سنة الفجر.

(٣) مسند أبي داود الطيالسي (٣/ ٤٠٩)، وأخرجه ابن أبي شيبة مصنف(عوامة) (٣٧١/٤) كتاب الصلاة: باب ما يقرأ فيهما، والطبراني في المعجم الكبير جـ ١٣، ١٤(ص: ٢١٣) من طريق محمَّد بن جابرعن أبي إسحاق السبيعي به بلفظه.==

== بيان الإسناد: أبو الأحوص سلام بن سليم، عن أبي إسحاق السبيعي، عن مجاهد عن ابن عمر.

(أ) سلام بن سليم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي الحافظ ، روى عن أبي إسحاق السبيعي وعاصم بن سليمان، وغيرهما، وعنه ابنا أبي شيبة، والطيالسي، وغيرهم، قال ابن مهدي أبو الأحوص أثبت من شريك وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ثقة متقن وقال عثمان بن سعيد الدارمي قلت ليحيى أبو الأحوص أحب إليك أو أبو بكر بن عياش قال ما أقربهما وكذا قال أبو حاتم وقال العجلي كان ثقة صاحب سنة واتباع وقال أبو زرعة والنسائي ثقة وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه صدوق دون زائدة وزهير في الإتقان وقال البخاري حدثني عبد الله بن أبي الأسود قال مات سنة تسع وسبعين يعني ومائة قلت وقال ابن سعد كان كثير الحديث صالحا فيه وذكره ابن حبان في الثقات ونقل بن خلفون توثيقه عن ابن نمير.

الثقات للعجلي ط الدار (١/ ٤٤٤)تهذيب التهذيب (٤/ ٢٨٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦١).

(ب) أبو إسحاق السبيعي- بفتح المهملة وكسر الموحدة، عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال:عمرو بن عبد الله بن علي ويقال:عمرو بن عبد الله بن أبي شعيرة الكوفي الهمداني،أحد الأعلام من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، روى عن:الأسود بن يزيد النخعي،والشعبي ،ومجاهد وغيرهم روى عنه:ابنه يونس ،وسهيل بن أبي صالح،أبو الأحوص وغيرهم . وثقه أحمد بن حنبل وابن معين والنسائي وأبو حاتم والعجلي وغيرهم.وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان مدلساً،وقال ابن الصلاح:اختلط أبو إسحاق ويقال: إن سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما اختلط وتغير حفظه قبل موته .وقال ابن حجر :مشهور بالتدليس وصفه النسائي وغيره بذلك.وقال أيضاً :ثقة مكثر عابد اختلط بآخرة. وقال أيضاً: أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه ولم أر في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه كالثوري وشعبة لا عن المتأخرين كابن=

ثانياً: التحقيق في اختلاف الروايتين عن ابن عمر.

(١)أعل الإمام مسلم رواية الحديث من طريق مجاهد عن ابن عمر، وكأنه أرد نكارة متنه، إذ إن الحديث منه في هذا الطريق يثبت أن ابن عمر كان

==عيينة وغيره واحتج به الجماعة .مات سنة تسع وعشرين ومائة. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/ ١٠٢)تهذيب التهذيب (٦٣/٨) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثاربدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)(٢/ ٣٩٨) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٠)طبقات المدلسين (ص: ٤٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣).

عبد قلت: متفق علي توثيقه، إلا أنه مشهور بالتدليس، فإذا صرح بالسماع قبلت روايته، وإلا فلا، وقد انتقيا الشيخان من حديثه ما توبع عليه.

(ج) مجاهد بن جبر- بفتح الجيم، وسكون الموحدة - المكي، أبو الحجاج، المخزومي، المقرئ، مولى السائب بن أبي السائب، روى عن: علي بن أبي طالب، والعبادلة الأربعة وغيرهم، روى عنه: أيوب السختياني، وابن عون، وأبو الأحوص سلام وغيرهم . وثقه ابن معين، وأبو زرعة، قال أبو حاتم: لم يسمع من عائشة، حديثه عنها مرسل وقال مصعب: كان أعلمهم بالتفسير مجاهد، وبالحج عطاء، وقال يحيى القطان: مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء، وقال ابن حجر: ثقة إمام في التفسير وفي العلم ،مات سنة- إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع -ومائة،وله ثلاث وثمانون .أخرج له الجماعة .الثقات لابن حبان (٥/ ٤١٩) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢)تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠).

(د) عبد الله بن عمر بن الخطاب صحاب جليل.

درجة الإسناد: رجاله ثقات،إلا أنه معلول، حيث إن أبا إسحاق قد عنعن ولم يصرح بالسماع. وهو مشهور بالتدليس، وهذه علته .

ملازما النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفجر، وهذا كلام فيه نظر. فقد ساق مسلم الخبر من طريق ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي، عن مجاهد عن ابن عمر بلفظه السابق ثم قال: وهذا الخبر وهم عن ابن عمر، والدليل على ذلك الروايات الثابتة عن ابن عمر أنه ذكر ما حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من تطوع صلاته بالليل والنهار، فذكر عشر ركعات، ثم قال: وركعتي الفجر، أخبرتني حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى ركعتين خفيفتين إذا طلع الفجر، وكانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها، فكيف سمع منه أكثر من عشرين مرة قراءته فيها؟ وهو يخبر أنه حفظ الركعتين من حفصة عن النبى صلى الله عليه وسلم، وسنذكر إن شاء الله ما ثبت عن ابن عمر في الرواية في ذلك.(١)

ثم أخذ مسلم يدلل على وهم الرواية من طريق مجاهد عن ابن عمر، وصدق الخبر من طريق كلٍ من سالم ونافع عن ابن عمر في سماعه من أخته، وهما أثبت فيه، وأكثر عدداً. قال مسلم: يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل الظهر ركعتين وساقه. ثم قال: وأيوب عن نافع ومالك عن نافع والزهري عن سالم عن أبيه. فقد ثبت ما ذكرنا من رواية سالم ونافع عن ابن عمر أن حفصة أخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتي الفجر، إن

(١) التمييز لمسلم (ص: ٢٠٨).

رواية أبي إسحاق وغيره ثم ذكر عن ابن عمر أنه حفظ قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وهم غير محفوظ .[١]

(٢) إن أبا إسحاق السبيعي الراوي عن مجاهد قد اختلف عليه في متن هذا الحديث، تارة يضيف عبارة الركعتين بعد المغرب، كما سبق تخريجه في مسند الطيالسي، ومصنف ابن أبي شيبة وغيرهما. وتارة لا يذكرها، فالرواية التي لا يذكر فيها ركعتين بعد المغرب جاءت من طريقين عنه: . الطريق الأول: رواه سفيان الثوري عنه عن مجاهد عن ابن عمر.[٢] . الطريق الثاني: رواه عمار بن رزيق عنه عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر.[٣]

(٣) أبو إسحاق السبيعي، عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي مشهور بالتدليس، من أصحاب المرتبة الثالثة،[٤] قد يكون دلس إبراهيم بن مهاجر من هذا الإسناد كما سبق تخريجه في الطريق الثاني في الفقرة السابقة، إذ

---

(١) المصدر نفسه(ص: ٢٠٨).

(٢) مصنف ع مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١/ ٣٤٩)كتاب الصلاة: باب القراءة في ركعتي الفجر، مسند أحمد ط الرسالة (٨/ ٥٠٩)، المعجم الكبير للطبراني (١٢/ ٤١٤)، وغيرهم.

(٣) المعجم الكبير للطبراني (١٢/ ٤٢٤).

(٤) وهم من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. ينظر: طبقات المدلسين (ص: ٤٢).

لم يصرح بالسماع في كل رواياته هذه، ولم يسمع هذا الحديث من مجاهد، وإنما سمعه من إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد، به بلفظه.[1]

ثالثاً: **خلاصة القول**: الخبر الذي يثبت فيه ابن عمر سماعه لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم غير محفوظ، ويخالف ما ثبت عنه من طرق أخرى يقول فيها: إنه حفظ عن أخته حفصة رضي الله عنها صلاة النبي صلى الله عليه وسلم تطوعاً بالليل والنهار عشر ركعات، ومنها كما قال: ركعتي الفجر. فكيف يثبت ابن عمر رضي الله عنهما سماعه لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم في هاتين الركعتين أكثر من عشرين مرة؟ في الوقت الذي يقول إن أخته هي التي أخبرته بتطوع النبي للركعتين قبل الفجر، فضلاً عن قولها: وكانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها، ولنكارة المتن كما سبق عند مسلم في التمييز، ولتدليس أبي إسحاق السبيعي، واضطرابه في المتن أيضاً كما سبق تحريره. أما الروايتان السابقتان عند البخاري ومسلم عن ابن عمر ليس فيهما ذكر لسماع ابن عمر قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتي الفجر، وإنما أخبرته أخته حفصة، كما أن ليس فيهما ذكر لركعتين بعد المغرب، وهو الصحيح الثابت باتفاق الشيخين.

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ١٧) كتاب المساجد: القراءة في الركعتين بعد المغرب، المعجم الكبير للطبراني (١٢/ ٤٢٤).

المطلب الثاني
اختلاف الروايتين عن الصحابي؛ لوهم وقع من أحد رواة الإسناد في إحداهما.

كلمة وهم، إما أن تكون بفتح الهاء، أو بسكونها.

ـ أما الوَهَمَ بالفتح، يَهِمُ وَهْمًا: يقال:(وَهَمَ) فلانٌ في الشّيء، وإليه، بفتح الهاء من باب وَعَدَ، يَهِمُ وَهْمًا: إذا ذهبَ وَهْمُهُ إليه، وهو يريدُ غيرَه، قال الخطَّابيّ: الهاء مفتوحة، ومعناه ذهبَ وَهْمُهُ إليه.

ـ والوَهْمُ بالسكون: ما يقعُ في القلب من الخاطِر كانَ في الوجود أو لم يكن. أو هو مَرجُوحُ طَرَفَي المُتَرَدَّدِ فيه، وفي حديث سعيد بن المسيِّب: وَهَمَ ابنُ عباس في تَزْوِيجِ مَيْمونَة وهو مُحْرِمٌ[1]..[2]

ولما كان الخطأ في بعض الرواية أمراً بشرياً، لا يسلم إلا من رحم ربي، نجد الأكابر من المحدثين قد وهموا بعض الرواة، ومن ذلك نجد أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قد وهمت عدداً من الصحابة في عدد من الأحاديث، وقد جمع ذلك محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي في جزء أسماه "الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة"، وقال الإمام عبد الله بن المبارك: ومن يسلم من الوهم، وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم

---

(١) سنن أبي داود (٢/ ١٦٩) كتاب المناسك: باب المحرم يتزوج. قال الألباني: حديث مقطوع صحيح. صحيح وضعيف سنن أبي داود (٤/ ٣٤٥).
(٢) إصلاح غلط المحدثين (ص: ٥٦).

للحديث.[1]، وقال الترمذي: لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم.[2]

المثال الأول: ويمثل له بالاختلاف فيما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً "من استقاء فقد أفطر" وفي حديثٍ آخر عنه" أنه كان لا يرى القيء يفطر الصائم".

أولاً: تخريج الروايتين:

(١) الحديث برواية أبي هريرة "أنه لا يرى القيء يفطر الصائم".

. قال الإمام البخاري: قال لي يحيى بن صالح، حدثنا معاوية بن سلام، حدثنا يحيى، عن عمر بن الحكم بن ثوبان: سمع أبا هريرة رضي الله عنه: «إِذَا قَاءَ فَلاَ يُفْطِرُ إِنَّمَا يُخْرِجُ وَلاَ يُولِجُ»، وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّهُ يُفْطِرُ» وَالأَوَّلُ أَصَحُّ.[3]

(٢) الحديث برواية أبي هريرة "من استقاء فقد أفطر".

. قال الإمام البخاري: قال لي مسدد حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنِ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.[4]

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٩٤).

(٢) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٤٦).

(٣) صحيح البخاري (٣/ ٣٣) كتاب الصوم: باب الحجامة والقيء للصائم.

(٤) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (١/ ٩١)وأبو داود في سننه، مذيلة بأحكام الألباني عليها (١/ ٧٢٤)، والحديث مداره على عيسى بن يونس، وأخرجه==

== بألفاظ متقاربه كل من: الترمذي في سننه ت شاكر (٣/ ٨٩) أبواب الصوم: باب ما جاء فيمن استقاء عمدا. من طريق علي بن حجر، والنسائي في الكبرى (٣/ ٣١٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم، كتاب الصيام:ذكر الاختلاف على هشام الدستوائي به.

بيان الإسناد: مسدد عن عيسى بن يونس عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

(أ) مسدد بن مسرهد بن مسربل البصري الأسدي،أبو الحسن الحافظ،ويقال: اسمه عبد الملك بن عبد العزيز،ومسدد لقب،روى عن:حماد بن سلمة، وعبد الواحد بن زياد،وهشيم،وغيرهم،روى عنه: البخاري،وأبو داود،والترمذي وغيرهم . وثقه ابن معين،والنسائي،وأبو حاتم،وغيرهم،وقال ابن معين أيضاً:صدوق،وقال ابن حجر:ثقة حافظ ، يقال:إنه أول من صنف المسند بالبصرة،أخرج له البخاري،وأبو داود،والترمذي،والنسائي. الثقات لابن حبان (٩/ ٢٠٠) تهذيب التهذيب (١٠/١٠٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).

(ب) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعى –بفتح المهملة وكسر الموحدة _ أبو عمرو،ويقال: أبو محمد الكوفي،نزل الشام مرابطاً ،روى عن:أبيه،ويحيى بن سعيد الأنصاري،والأعمش،وغيرهم،روى عنه:الوليد بن مسلم،وعبد الله بن وهب وإبراهيم بن موسى الفراء وغيرهم . وثقه أحمد، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وابن خراش، وغيرهم، وقال العجلي: كان يسكن الثغر، وكان ثبتاً في الحديث، وقال ابن حجر : ثقة مأمون، مات سنة سبع وثمانين،وقيل: سنة إحدى وتسعين ومائة . أخرج له الجماعة الثقات للعجلي ط الدار (٢/ ٢٠٠) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٤١).

(ج) هشام بن حسان الأزدي القردوسي– بضم القاف والدال وسكون الراء – أبو عبد الله البصري، أحد الأعلام، روى عن: محمد بن سيرين ، والحسن البصري، وعكرمة مولي ابن عباس وغيرهم ، روى عنه: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وابن أبي عدي ==

== وغيرهم . وثقه ابن سعد وابن معين وابن شاهين وعثمان بن أبي شيبة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن معين وأحمد:لا بأس به،وقال العجلي: ثقة حسن الحديث،وقال أبو حاتم: كان صدوقاً وقال أيضاً : يكتب حديثه ،وقال ابن المديني:كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء وكان الناس يرون أنه أخذ حديثه عن حوشب، وقال ابن المديني أيضاً: أما حديث هشام عن محمد فصحاح، وحديثه عن الحسن عامتها يدور على حوشب، وهشام ثبت،وقال أبو داود: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل،وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة ولم أر في حديثه منكراً إذا حدث عنه ثقة وهو صدوق لا بأس به،وقال الذهبي :ثقة إمام كبير الشأن، وقال ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه كان يرسل عنهما، وقال في الهدى:أحد الثقات كان شعبة يتكلم في حفظه، وقال ابن معين:كان يتقي حديثه عن عكرمة وعن عطاء وعن الحسن البصري،ثم قال: احتج به الأئمة لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً، وأما حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيراً توبع في بعضه ،وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه:وما يكاد تُنكر عليه شيئا إلا وجدتَ غيره قد رواه إما أيوب وإما عوف. مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة أخرج له الجماعة .

التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ١٩٧)الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤١٥)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٠/ ١٨١)تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

قلت: ثقة من أثبت الناس في محمد بن سيرين، وإلي هذا جنح من وثقه فهو أحد الثقات الأعلام، أما من ضعفه فقد جنح إلي حديثه عن عطاء والحسن حيث كان يرسل عنهما .

(د) محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو بكر بن أبي عمرة البصري،إمام وقته، روى عن: مولاه أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وعائشة أم المؤمنين ==

ثانياً: التحقيق في اختلاف الروايتين عن أبي هريرة

(١) اختلف النقاد في الروايتين عن أبي هريرة ما بين الوقف والرفع، ورجح الكثيرون منهم طريق الوقف على أبي هريرة لما يلي:

(أ) تخريج البخاري طريق الوقف على أبي هريرة في الصحيح كما سبق.

(ب) قال البخاري عقب الطريق المرفوع في التاريخ: ولم يصح، وإنما يروي هذا عن عبد اللَّه بن سعِيد عن أَبيه عن أَبِي هريرةَ رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: حدَّثنا معاوية قال: حدَّثنا يحيى، عن عمر بن حكم بن ثوبان، سمع أبا هريرة وذكره.[١]

== وغيرهم روى عنه: الشعبي، وعوف الأعرابي، والأوزاعي وغيرهم . قال البخاري:ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان،وثقه أحمد،وابن معين،والعجلي،وقال ابن عون: كان ابن سيرين يحدث بالحديث على حروفه،وقال ابن سعد: كان ثقة، مأمونا، عاليا، رفيعا، فقيها، إماماً كثير العلم، ورعا، وكان به صمم، وقال ابن حبان: كان من أورع أهل البصرة،وكان فقيها، فاضلا ، حافظا، متقنا، يعبر الرؤيا،وقال ابن حجر:ثقة ثبت عابد كبير القدر ،كان لا يرى الرواية بالمعني،مات سنة عشرة ومائة .أخرج له الجماعة .

رجال صحيح مسلم (٢/ ١٧٨)تهذيب التهذيب (٩/ ٢١٤)تقريب التهذيب (ص: ٤٨٣).

(هـ) أبو هريرة، صحابي جليل.

درجة الإسناد: رجاله ثقات، إلا أنه معلول، قال البخاري عقبه: ولم يصح، وإنما يروي هذا عن عبد اللَّه بن سعِيد عن أَبيه عن أَبِي هريرةَ رفعه.

(١) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (١/ ٩١).

(ج) وقال النسائي: وقفه عطاء ـ يعنى على أبي هريرة ـ ثم أخرجه عنه فقال: أخبرنا محمد بن حاتم قال: أخبرنا حبان، قال: أخبرنا عبد الله عن الأوزاعي، قال: حدثني عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، قال: «من قاء وهو صائم فليفطر»[١]

(د) وقال ابن عبد البر: وهذا عندهم أصح موقوفا على أبي هريرة.[٢]

وقال ابن تيمية: وكذلك جاء في الذي يستقيء عمدا أنه يعيد، وهذا لم يثبت رفعه، وإنما ثبت أنه موقوف على أبي هريرة.[٣]

(هـ) وقال ابن القيم: هذا الحديث(يعني الموقوف) له علة، ولعلته علة. أما علته فوقفه على أبي هريرة، وقفه عطاء وغيره. وأما علة هذه العلة فقد روى البخاري في صحيحه بإسناده عن أبي هريرة إنه قال:"إذا قاء فلا يفطر، إنما يخرج ولا يولج " قال: ويذكر عن أبي هريرة "أنه يفطر" والأول أصح.[٤]

(٢) وجدت كثيراً من جهابذة الحديث قد عدوا طريق الرفع من أوهام هشام بن حسان، كما يلي:

(أ) قال الترمذي:حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ٣١٧).
(٢) الاستذكار (٣/ ٣٤٧).
(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٢٤).
(٤) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (١/ ٤٣٨، بترقيم الشاملة آليا).

-، إلا من حديث عيسى بن يونس. وقال البخاري: لا أراه محفوظا. وقد روي هذا الحديث من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -. ولا يصح إسناده. (١)

(ب) وقال أبو داود: نخاف ألا يكون محفوظا وقال أيضا: قلت له - يعني: أحمد بن حنبل -: حديث هشام، عن محمد، عن أبي هريرة؟ قال: ليس من ذا شيء.(٢) قال الخطابي : يريد أنه غير محفوظ.(٣)

(ج) ونقل ابن حجر عن أحمد بن حنبل قوله: حدث به عيسى وليس هو في كتابه، غلط فيه وليس هو من حديثه.(٤)

(٣) صحح طريق الرفع جماعة من المحدثين(٥)، واعتمدوا في ذلك على متابعة حفص بن غياث لعيسى بن يونس عن هشام (٦)، ولظنهم أن من

---

(١) سنن الترمذي ت شاكر (٩٠/٣) أبواب الصوم: باب ما جاء فيمن استقاء عمدا.
(٢) سنن أبي داود مذيلة بأحكام الألباني عليها (١/ ٧٢٤).
(٣) معالم السنن (٢/ ١١٢).
(٤) التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٤١٠).
(٥) الحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/ ٥٨٩) كتاب الصوم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.
(٦) الحديث من طرق عن حفص بن غياث،عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، سيرين، به أخرجه كل من ابن ماجه في سننه (٥٣٦/١) كتاب الصيام: باب ما جاء في الصائم يقيء، صحيح ابن خزيمة (٢٢٦/٣)كتاب الصيام: باب ذكر إيجاب

أعله كان من أجل زعمه أن عيسى بن يونس تفرد به عن هشام، وليس كذلك، بل إن العلة عند البخاري وغيره هي "وهم هشام بن حسان"، كما سبق بيانه، لا تفرد عيسى بن يونس، وكما صرح به البخاري في التاريخ، والترمذي وغيرهما .

ثالثاً: **خلاصة القول**: في اختلاف الروايتين عن أبي هريرة ترجيح الرواية الموقوفة على أبي هريرة رضي الله عنه، حيث أعل البخاري الرواية المرفوعة بالرواية الموقوفة، كما أن الوهم الذي دخل على هشام بن حسان إنما كان بسبب رواية عبد الله بن سعيد المتروك، وقد وافق البخاريَ على هذا الإعلال الإمامُ النسائي فقد قال: وقفه عطاء، وكذلك أحمد، والترمذي، وغيره.

المثال الثاني : مثل الاختلاف الواقع بين الروايتين عن أبي هريرة رضي الله عنه " في المسح على الخفين"، والأخرى "التي ينكر فيها المسح عليهما".

أولاً: **تخريج الروايتين**:

(١) رواية الحديث عن أبي هريرة ليس فيها المسح على الخفين.

ـ قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد – غندر – قال: حدثنا شعبة، عن يزيد بن زاذي، قال: سمعت أبا زرعة – وهو ابن عمرو بن جرير – قال: سَأَلت أَبَا هُرَيْرَة عَن الْمسْح على الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: فَدخل

قضاء= ==الصوم عن المستقيء عمدا،السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٧١) كتاب الصيام: باب من ذرعه القيء لم يفطر، ومن استقاء أفطر.

أَبُو هُرَيْرَة دَار مَرْوَان بن الحكم فَبَال، ثمَّ دَعَا بِمَاء فَتَوَضَّأ وخلع خفيه، وَقَالَ: مَا أمرنَا الله أَن نمسح على جُلُود الْبَقر وَالْغنم.(١)

---

(١) التمييز لمسلم (ص: ٢٠٩).

بيان الإسناد: محمد بن المثنى، عن محمد – غندر – عن شعبة، عن يزيد بن زاذي، عن أبي زرعة – وهو ابن عمرو بن جرير – عن أبي هريرة.

(أ) محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار العنزي أبو موسى البصري الحافظ المعروف بالزمن روى عن عبد الله بن إدريس وغندر وغيرهما، روى عنه الجماعة وغيرهم، قال عبد الله بن أحمد عن بن معين: ثقة وقال أبو سعد الهروي سألت الذهلي عنه؟ فقال حجة، وقال صالح بن محمد: صدوق اللهجة وكان في عقله شيء وكنت أقدمه على بندار، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال أبو عروبة: ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي موسى ويحيى بن حكيم، وقال النسائي: لا بأس به كان يغير في كتابه،وقال ابن عقدة سمعت بن خراش يقول ثنا محمد بن المثنى وكان من الأثبات، وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان صاحب كتاب لا يقرأ إلا من كتابه، وقال الخطيب: كان ثقة ثبتا احتج سائر الأئمة بحديثه، ولد سنة سبع وستين ومائة ومات سنة اثنتين وخمسين ومائتين في ذي القعدة، ويقال مات سنة إحدى وخمسين ويقال سنة خمسين قلت وقال الذهلي حجة، وقال السلمي عن الدارقطني: كان أحد الثقات وقدمه على بندار قال وقد سئل عمرو بن علي عنهما فقال ثقتان يقبل منهما كال شيء الا ما تكلم به أحدهما في الآخرة قال وكان في أبي موسى سلامة وقال مسلمة ثقة مشهور من الحفاظ وفي الزهري روى عنه خ مائة حديث وثلاثة أحاديث ومسلم سبعمائة واثنتين وسبعين حديث، وقال ابن حجر: ثقة ثبت من العاشرة وكان هو وبندار فرسي رهان وماتا في سنة واحدة أي سنة اثنتين وخمسين.

رجال صحيح مسلم (٢/ ٢٠٩)تهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٥). ==

==(ب) محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، أبو عبد الله البصري، صاحب الكرابيس، المعروف بغندر، سمّاه ذلك ابن جريج ؛لأنه كان يكثر الشغب عليه، وأهل الحجاز يسمون المشغب – غندراً –بصم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وقد تضم، روى عن:شعبة،وسعيد بن أبي عروبة،والثوري،وغيرهم،روى عنه:أحمد بن حنبل،وإسحاق بن راهويه،ويحيى بن معي، وغيرهم،وثقه العجلي،وابن معين،وابن سعد، وزاد العجلي: وكان من أثبت الناس في حديث شعبة،وغيرهم ، مات في ذي القعدة يوم الجمعة سنة ثلاث وتسعين ومئة، كما ذكر البخاري في ترجمته وقيل:أربع – وتسعين ومئة .

الثقات للعجلي ط الدار (٢/ ٢٣٤)تهذيب التهذيب (٩/ ٩٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٢).

(ج) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى مولاهم،أبو بسطام الواسطى،ثم البصري،روى عن:أبان بن تغلب،وإبراهيم بن ميسرة،والأشعث بن أبى الشعثاء وغيرهم روى عنه:الأعمش،وابن مهدى،ومحمد بن أبى عدى وغيرهم أحد أئمة الجرح والتعديل،قال ابن حجر:ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول:هو أمير المؤمنين في الحديث،وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال،وذب عن السنة،وكان عابداً، مات سنة ستين ومائة، أخرج له الجماعة .

الثقات لابن حبان (٦/ ٤٤٦)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٤٧٩)تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

(د) يزيد بن زاذى مولى بجيلة، روى عن الشعبى وأبى زرعة ابن عمرو بن جرير، روى عنه شعبة، وهشيم ، سكت عنه البخاري وأبو حاتم، ووثقه ابن معين. التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ٣٣٤)،الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٣).

(هـ) أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي قيل اسمه هرم وقيل عبد الله وقيل عبد الرحمن وقيل عمرو قاله النسائي وقيل جرير قاله الواقدي رأى عليا==

(٢) رواية الحديث عن أبي هريرة بالمسح على الخفين، ومدارها على عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُمَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَزِينٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا أُبَالِي عَلَى ظَهْرِ خُفِّي مَسَحْتُ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ حِمَارٍ. من طريقين:

(أ)يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ.[١]

(ب) قتيبة بن سعيد.[٢]

== وروى عن جده وأبي هريرة ومعاوية وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة من الثالثة، أخرج له الجماعة.

الثقات لابن حبان (٥/ ٥١٣)تهذيب التهذيب (١٢/ ٩٩) تقريب التهذيب (ص: ٦٤١).

(و) أبو هريرة صحابي جليل.

درجة الإسناد: صحيح لذاته، كل رجاله ثقات.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ١٧٠) كتاب الطهارات: من كان لا يرى المسح.

(٢)الكنى والأسماء للدولابي (٢/ ٥٤٧).

بيان الإسناد: عبد الواحد بن زياد عن إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين مسعود مولى أبي وائل عن أبي هريرة.

(أ) عبد الواحد بن زياد العبدى،أبو بشر،وقيل:أبو عبيدة البصري،أحد الأعلام،روى عن:عاصم الأحول،وأبي إسحاق الشيباني، وأبي مالك الأشجعي،وغيرهم،روى عنه:عارم،وابن مهدى،وموسى بن إسماعيل،وغيرهم . وثقه ابن معين،وأبو زرعة،وأبو حاتم،وغيرهم، وضعفه يحيى بن القطان ي حديث الأعمش فقال:ما رأيته طلب حديثاً قط وكنت أذاكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً،وعقب ابن حجر فقال:وهذا غير=

== قادح لأنه كان صاحب كتاب،وقد احتج به الجماعة،وقال أيضاً: ثقة ، في حديثه عن الأعمش وحده مقال،مات سنة ست وسبعين ومائة وقيل بعدها .

الثقات لابن حبان (٧/ ١٢٣)تهذيب التهذيب (٦/ ٤٣٤)تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧).

(ب) إسماعيل بن سميع الحنفي أبو محمد الكوفي بياع السابري بمهملة وموحدة. روى عن أنس ومالك بن عمير الحنفي وأبي رزين ،وعنه شعبة والثوري وإسرائيل وأبو إسحاق الفزاري وحفص بن غياث وجماعة. قال القطان: "لم يكن به بأس في الحديث" وقال أحمد: "ثقة" وتركه زائدة لمذهبه وقال مرة: "صالح" وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: "ثقة مأمون" وقال ابن أبي مريم عنه: "ثقة" وقال أبو حاتم: "صدوق صالح" وقال النسائي: "ليس به بأس" وقال محمد بن حميد عن جرير: "كان يرى رأي الخوارج كتبت عنه ثم تركته" وقال أبو نعيم: "إسماعيل بيهسي جاور المسجد أربعين سنة لم ير في جمعة ولا جماعة" وقال ابن عدي: "حسن الحديث يمز حديثه وهو عندي لا بأس به". قلت: والبيهسية طائفة من الخوارج ينسبون إلى أبي بيهس بموحدة مفتوحة بعدها مثناة من تحت ساكنة وهاء مفتوحة وسين ممهملة وهو رأس فرقة من طوائف الخوارج من الصفرية وهو موافق لهم في وجوب الخروج على أئمة الجور وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر لكن خالفهم بأنه يقول أن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رفع إلى الإمام فأقيم عليه الحد فإنه حينئذ يحكم بكفره" وقال ابن عيينة: "كان بيهسيا فلم أذهب إليه ولم أقربه". وقال الأزدي: "كان مذموم الرأي غير مرضي المذهب يرى رأي الخوارج فأما الحديث فلم يكن به بأس فيه". وقال الفسوي: "لا بأس به" وقال ابن نمير والعجلي: "ثقة" وقال الحاكم: قرأت بخط أبي عمرو المستملى سئل محمد بن يحيى عن إسماعيل بن سميع فقال: "كان بيهسيا كان ممن يبغض عليا" قال: وسمعت أبا على الحافظ يقول: "كوفي قليل الحديث ثقة" وقال الآجري عن أبي داود: "ثقة" وقال هو وابن حبان في الثقات: "كان بيهسيا يرى رأي الخوارج" وكذا قال العقيلي وقال الساجي: "كان مذموما في رأيه" وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله" وقال البخاري:=

ثانياً: التحقيق في اختلاف الروايتين عن أبي هريرة.

بالمقارنة بين الروايتين عن أبي هريرة رضي الله عنه في المسح على الخفين أو التي فيها بأنه لم يمسح عليهما، نجد أن المحفوظ عنه أنه لم يكن يحفظ المسح على الخفين عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأن كل من روى عنه المسح على الخفين واهي الرواية أخطأ فيها إما سهواً أو تعمداً، لما يأتي:

==أما في الحديث فلم يكن به بأس به وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج من الرابعة.

رجال صحيح مسلم (١/ ٥٩)تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٥)تقريب التهذيب (ص: ١٠٨).

قلت: مختلف فيه والراجح أنه صدوق.

(ج) مسعود بن مالك أبو رزين الأسدي أسد خزيمة مولى أبي وائل الأسدي الكوفي روى عن معاذ بن جبل وابن مسعود وعمرو بن أم كلثوم وعلى بن أبي طالب وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة، وعنه ابنه عبد الله وإسماعيل بن أبي خالد وعاصم بن أبي النجود وعطاء بن السائب والأعمش وإسماعيل بن سميع، ثقة فاضل من الثانية مات سنة خمس وثمانين.

رجال صحيح مسلم (٢/ ٢٤٠)تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٨)تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).

(د) أبو هريرة صحابي جليل.

درجة الإسناد: فيه إسماعيل بن سميع صدوق ، وباقي رجاله ثقات، إلا أنه لا يصح، قال مسلم عقبه: ليست بمحفوظة؛ وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين. التمييز لمسلم (ص: ٢٠٩).

(١) لقول مسلم عقب الرواية الأولى الصحيحة: فقد صح برواية أبي زرعة، وأبي رزين، عن أبي هريرة إنكاره المسح على الخفين، ولو كان قد حفظ المسح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان أجدر الناس وأولاهم للزومه والتدين به، فلما أنكره الذي في الخبر من قوله: ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم. والقول الآخر: ما أبالي على ظهر خمار[١] مسحت أو على خفي، بان ذلك أنه غير حافظ المسح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وأن من أسند ذلك عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم واهي الرواية أخطأ فيه إما سهواً أو تعمداً.[٢]

(٢) ولقول مسلم أيضاً عقب الرواية الثانية: وهذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة؛ وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين.[٣]

(٣) أعل الدارقطني كل ما روي عن أبي هريرة في المسح على الخفين.[٤]، وهذا ما أكده ابن عبد الهادي قال: وقد سئل الدارقطني ـ يعني في أحاديث

---

(١) بكسر الخاء المعجمة، والحديث في مصنف ابن أبي شيبة (١/١٧٠) كتاب الطهارات: مَنْ كَانَ لَا يَرَى الْمَسْحَ، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُمَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَزِينٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «مَا أُبَالِي عَلَى ظَهْرِ خُفِّي مَسَحْتُ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ خِمَارٍ».

(٢) التمييز لمسلم (ص: ٢٠٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤)علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ٢٧٥).

المسح على الخفين عن أبي هريرة . فقال: ضعف كل ما روي عن أبي هريرة في المسح على الخفين، والله أعلم.[١]

ثالثاً: **خلاصة القول**: لا اختلاف بين الروايتين، إذ يترجح لي صحة الرواية في أن أبا هريرة لم يُحفظ عنه المسح على الخفين، أما الرواية الأخرى التي تثبت أنه مسح على الخفين فهي ضعيفة غير محفوظة كما سبق عن الأئمة النقاد، وعللها مسلم بقوله: وأن من أسند ذلك عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم واهي الرواية أخطأ فيه إما سهواً أو تعمداً، وقال الألباني عن هذا الحديث يعني في مسح أبي هريرة على الخفين: هو منكر جدّاً، وإن كان رجال إسناده ثقات من رجال مسلم؛ فإن قول ابن سميع عن أبي رزين: "قال: قال أبو هريرة" صورته صورة تعليق، فيخشى أن يكون مرسلاً منقطعاً. وابن سميع قد تكلموا فيه لمذهبه؛ فإنه كان من الصفرية الخوارج.[٢]

---

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/ ٣٣٠).

(٢)سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٧/ ١٣٤٢)، والصفريَّة فرقة من فرق الخوارج اختلف في سبب تسميتها بالصُفرية، فقيل نسبة للصفرة التي تعلو وجوههم، وقيل نسبة إلى عبد الله بن صفار وقيل نسبة إلى زياد بن الأصفر وقد تنسب إلى عبد الله التميمي. أنظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة (ص: ١٧١) المؤلف: محمد بن عبد الرحمن الخميس،الناشر : دار الصميعي، المملكة العربية السعودية

المطلب الثالث

اختلاف الروايتين عن الصحابي، وسببه عمله بخلاف روايته.

الأصل ألا يخالف راوي الحديث حديثه في العمل أو الفتوى، ومن ثم اختلف العلماء فيما بينهم حول المسألة، فبعضهم قدم الرواية وقبلها مهما يكن مخالفها، حتى لو كان من يخالفها هو الراوي نفسه، وبعضهم قدم العمل، ورأي أن ذلك له وجه عند من عمل به، وثمرة ذلك كله ظهرت في المسائل الفقهية التي اختلف فيها العلماء من أجل هذا السبب، وتضح هذه المسألة بشكل أعمق من منظور المحدثين من خلال هذه الأمثلة:

المثال الأول: ويمثل لهذه المسألة بالاختلاف الواقع فيما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما "أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حذو منكبيه في الصلاة، وكذلك في الركوع"، غير أنه خالفه فيما روي عنه: " وكان رضي الله عنهما لا يرفع يديه إلَّا عند افتتاح الصلاة فقط".

أولاً: تخريج الروايتين:

(١)رواية الحديث عن ابن عمر في رفع اليدين في الصلاة:

ـ قال الإمام البخاري: حدثنا محمد بن مقاتل، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا يونس، عن الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ فِي الصَّلاَةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ،

وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَلاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ . (١)

(٢)رواية الحديث عن ابن عمر في عدم رفع اليدين إلا عند الافتتاح:

ـ قال الحافظ ابن أبي شيبة: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن حصين، عن مجاهد، قَالَ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَا يَفْتَتِحُ.(٢)

---

(١) صحيح البخاري (١/ ١٤٨)كتاب صفة الصلاة: باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء، صحيح مسلم (١/ ٢٩٢)كتاب الصلاة: باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢١٤) كتاب الصلوات: باب من كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ، والبيهقي من طريق أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّار في معرفة السنن والآثار (٢/ ٤٢٨) كتاب الصلاة: كلاهما عن أبي بكر بن عياش به.

بيان الإسناد: أبو بكر بن عياش، عن حصين، عن مجاهد.

(أ) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، الحناط، المقرئ، مولى واصل الأحدب،اختلف في اسمه علي عشرة أقوال، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، روى عن:أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي حصين عثمان بن عاصم، وغيرهم، روى عنه:الثوري، وابن المبارك،وأبو داود الطيالسي، وغيرهم . أثني عليه ابن المبارك والثوري وابن مهدي، وكان يحيى بن سعيد:لا يعبأ به، إذا ذكر عنده كلح وجهه، وقال أحمد:ثقة، وربما غلط، وهو صاحب قرآن وسنة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو نعيم:لم يكن في شيوخنا أكثر غلطا منه، وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك فقال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابا، وقال يعقوب بن شيبة:كان له فقه وعلم ورواية، وفي حديثه اضطراب، وقال ابن سعد:كان ثقة، صدوقا،عارفا بالحديث==

==والعلم،إلا أنه كثير الغلط،وقال العجلي:كان ثقة قديما، صاحب سنة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ،وذكره ابن حبان في الثقات وقال:وكان من العباد الحفاظ المتقنين،وكان يحيى القطان، وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه، بعد تقدم عدالته، وقال ابن عدي:لا بأس به، ولم أجد له حديثاً منكراً، إذا روى عنه ثقة، وقال الذهبي: صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط، ويهم، وقد أخرج له البخاري،وهو: صالح الحديث، لكنه ضعفه محمد بن عبد الله بن نمير،وقال ابن حجر:ثقة عابد،إلا أنه لما كبر ساء حفظه،وكتابه صحيح،مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل: قبل ذلك بسنة أو بسنتين، وقد قارب المئة،أخرج له البخاري متابعة،ومسلم في المقدمة،والباقون .

التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٩/ ١٤)الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٤٠)ميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٩)تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٤)تقريب التهذيب (ص: ٦٢٤).

قلت: في الحديث كان ثقة قديما،إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يخطئ بعض الخطأ، ولذا فقد ضعفه بعض العلماء، ولا سيما في روايته عن الأعمش،ولم يخرج له البخاري عن الأعمش شيئاً،والظاهر أنه كان ينتقي من حديثه وهو كما قال الذهبي: صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط، ويهم. وعلي هذا فهو صدوق حسن الحديث .

(ب) حصين بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل،الكوفي،روى عن: الشعبي، ومجاهد،وغيرهما،روى عنه:خالد الواسطى،وشعبة،وأبو بكر بن عياش، وغيرهم،وثقه أحمد،وأبو زرعة،وابن معين،وغيرهم ، قيل لأبي زرعة: تحتج بحديثه ؟ قال : أى والله ،وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث،وقال أبو حاتم:صدوق ثقة في الحديث،وفي آخر عمره ساء حفظه،وقال يزيد بن هارون:إنه اختلط،وقال النسائي : تغير ،وقال الذهبي : تابعي ثقة عمر ونسي ،وقال ابن حجر:ثقة تغير حفظه في الآخر ، مات سنة ==

التحقيق في اختلاف الروايتين عن ابن عمر.

حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري ومسلم في الصحيحين، والذي يثبت فيه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الصلاة، وحين يكبر للركوع وحين يرفع رأسه منه، خالفه أثر مجاهد عن ابن عمر أيضاً ولم يعمل به، وكان رضي الله عنهما لا يرفع يديه إلَّا عند افتتاح الصلاة، كما ثبت عن مجاهد، مع أن هذا الأثر ظاهره الصحة، إلا أن الأئمة النقاد ضعفوه وردوه، وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: أثر مجاهد، رواه عنه حصين، ورواه عن حصين أبو بكر بن عياش، وخولف أبو بكر بن عياش في هذا الحديث، وحكم العلماء عليه بالغلط فيه، منهم الإمام البخاري، الذي روى له في الصحيح واحتج به.

. وقال البخاري أيضا: ولو تحقق حديث مجاهد أنه لم ير ابن عمر رفع يديه لكان حديث طاوس، وسالم، ونافع، ومحارب بن دثار، وأبي الزبير حين رأوه أولي؛ لأن ابن عمر رضي الله عنهما رواه عن رسول الله صلي الله عليه

== ست وثلاثين ومائة ، وله ثلاث وتسعين، أخرج له الجماعة . رجال صحيح مسلم (١/ ١٣٨)تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨١)تقريب التهذيب (ص: ١٧٠).

(ج) مجاهد بن جبر، ثقة، تقدم في المطلب الأول.

درجة الإسناد: ضعيف؛ لأن أبا بكر بن عياش راويه ساء حفظه بأخرة كما قال ابن حجر. فتح الباري لابن حجر (٢/ ٢٢٠)، كما أنه خالف من هم أكثر عدداً، وأوثق منه.

وسلم، فلم يكن يخالف الرسول صلي الله عليه وسلم مع ما رواه أهل مكة والمدينة واليمن والعراق أنه كان يرفع يديه.[1]

. وقال البيهقي: وقد تكلم في حديث أبي بكر بن عياش محمد بن إسماعيل البخاري، وغيره من الحفاظ، مما لو علمه المحتج به لم يحتج به على الثابت عن غيره، وروى بسنده عن البخاري قوله: والذي قال أبو بكر بن عياش، عن حصين، عن مجاهد، عن ابن عمر في ذلك قد خولف فيه عن مجاهد. ثم أخذ يدلل على ذلك فقال: قال وكيع، عن الربيع بن صبيح: «رأيت مجاهدا يرفع يديه»

. وقال عبد الرحمن بن مهدي، عن الربيع: «رأيت مجاهدا يرفع يديه إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع»

– وقال جرير، عن ليث، عن مجاهد، أنه: «كان يرفع يديه» هذا أحفظ عند أهل العلم.

– قال: وقال صدقة: إن الذي روى حديث مجاهد أنه لم يرفع يديه إلا في أول التكبيرة، كان صاحبه قد تغير بأخرة يريد أبا بكر بن عياش.

– قال البخاري: والذي رواه الربيع، وليث أولى مع رواية طاوس، وسالم، ونافع، وأبي الزبير، ومحارب بن دثار، وغيرهم، قالوا: «رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع».

---

(١)رفع اليدين في الصلاة (ص: ٣٠).

– قال البيهقي: وهذا الحديث في القديم كان يرويه أبو بكر بن عياش، عن حصين، عن إبراهيم، عن ابن مسعود مرسلا. موقوفا، ثم اختلط عليه حين ساء حفظه، فروى ما قد خولف فيه،..[1]

ثانياً: هذا الأثر عن ابن عمر رضي الله عنهما خلاف الثابت عنه مرفوعاً في أصل الصحيح كما سبق تخريجه عند الشيخين، وأبو بكر بن أبي عياش وإن روى له البخاري في صحيحه واحتج به، إلا أنه أخطأ في هذا الحديث، وخالف من هم أتقن حفظا منه، وأكثر عددا، كما مر بنا عند البيهقي في معرفة السنن. بالإضافة إلى أنه قد يكون الراوي ممن احتج به الشيخان أو أحدهما، إلا أن ذلك لا يمنع من الحكم عليه في بعض مروياته بالخطأ إذا خالف الثقات، أو خالف من هو أحفظ منه، وفي رجال الصحيحين: جملة من ذلك، لكن الشيخين كانا ينتقيان حديث هؤلاء.

ثالثاً خلاصة القول: أثر مجاهد عن ابن عمر مخالف لما هو مرفوع عنه، ومما انفرد به أبو بكر بن عياش، وقد تبين خطؤه كما تقدم، إذ خالف من هم أوثق منه وأكثر عددا، ومن شروط صحة الحديث ألا يكون شاذاً أو معلا، وقد تبين بما تقدم أن هذا الأثر معلول شاذ .

المثال الثاني: في الاختلاف الواقع بين حديثين كلاهما عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، الأول أنها زوجت حفصة بنت أخيها عبد الرحمن

---

(١) معرفة السنن والآثار(٢/ ٤٢٨).

وهو غائب، كان في الشام. والحديث الثاني في اشتراط الولي لصحة عقد النكاح، مما يخالف فعلها كما في الحديث الأول.

أولاً: تخريج الروايتين:

(١) رواية الحديث الذي زوجت فيه عائشة بنت أخيها وهو غائب أخرجها مَالِكٌ:عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، زَوَّجَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمنِ الْمُنْذِرَ بْنَ الزُّبَيْرِ. وَعَبْدُ الرَّحْمنِ غَائِبٌ بِالشَّأْمِ. فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمن قَالَ: وَمِثْلِي يُصْنَعُ هذَا بِهِ؟ وَمِثْلِي يُفْتَاتُ عَلَيْهِ فَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ الْمُنْذِرَ بْنَ الزُّبَيْرِ. فَقَالَ الْمُنْذِرُ: فَإِنَّ ذلِكَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمنِ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمنِ: مَا كُنْتُ لِأَرُدَّ أَمْراً قَضَيْتِيهِ، فَقَرَّتْ حَفْصَةُ عِنْدَ الْمُنْذِرِ. وَلَمْ يَكُنْ ذلِكَ طَلَاقاً.(١)

---

(١) موطأ مالك ت الأعظمي (٤/ ٧٩٦) كتاب الطلاق:مَا لاَ يُبِينُ مِنَ التَّمْلِيكِ، ومن طريق يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد به، بنحوه أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١/ ٤٢٩) كتاب الطلاق: باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها. وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٤٥٧) كتاب النكاح: باب من أجازه بغير ولي ولم يفرق.

بيان الإسناد: عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ عن عَائِشَةَ.

(أ) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي،أبو محمد، المدني ،روى عن:أبيه،وابن المسيب،ومحمد بن جعفر بن الزبير وغيرهم روى عنه:الزهري،وشعبة، وعمرو بن الحارث المصري وغيرهم . قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه،ووثقه أحمد،وقال العجلي،وأبو حاتم،والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من سادات أهل المدينة فقها وعلما وديانة وفضلا وحفظا وإتقانا ،وقال ابن حجر: ثقة جليل،من السادسة،مات سنة ست وعشرين ومائة،وقيل بعدها، أخرج له==

(٢) رواية الحديث الذي يشترط فيه الولي لعقد النكاح، مداره على ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ». ثَلَاثًا. [١]

. وابن جريج معروف بالتدليس إلا أنه صرح بالسماع من سليمان بن موسى كما عند أحمد[٢]، والحاكم.[٣] فانتفت شبهة التدليس.

==الجماعة .الثقات لابن حبان (٧/ ٦٢)تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٨).

(ب) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الرحمن، روى عن: أبيه، وعمته عائشة، وغيرهما، روى عنه: ابنه عبد الرحمن، والشعبي، وغيرهما، قال ابن سعد: كان ثقة،وقال العجلي: كان من خيار التابعين، ثقة، نزه، رجل صالح، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من سادات التابعين، من أفضل أهل زمانه علما، وأدبا، وفقها،وقال ابن حجر: ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة،مات سنة ست ومائة علي الصحيح ،أخرج له الجماعة. رجال صحيح مسلم (٢/ ١٤٠)تهذيب التهذيب (٣٣٣/٨)تقريب التهذيب (ص: ٤٥١).

(ج) عائشة، صحابية جليلة.

درجة الإسناد: صحيح.

(١) مسند الشافعي (ص: ٢٢٠)، مسند أبي داود الطيالسي (٣/ ٧٢)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٦/ ١٩٥) كتاب النكاح: باب النكاح بغير ولي، سنن أبي داود (٢٢٩/٢) كتاب النكاح: باب في الولي، مسند الحميدي – ت: الأعظمي (١١٢/١).

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٢٤٣).

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ١٨٢).==

ثانياً: التحقيق في اختلاف الروايتين عن عائشة:

(١) الحديث الذي يُشتَرط فيه الولي لعقد النكاح من طريق ابن جريج، ضعفه بعض المحدثين.

. قال الترمذي: وقد تكلم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن جريج، ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا، وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: لم يَذكرْ هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم، قال يحيى بن معين: وسماع إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جريج ليس بذاك، إنما

==بيان الإسناد: ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

(أ) ابن جريج ، ثقة، تقدم في المطلب الأول.

(ب) سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق، صدوق فقيه في حديثه بعض لين،وخولط قبل موته بقليل،من الخامسة،أخرج له مسلم والأربعة .

{ الكبير ٤/٥٢ التقريب١٩٥}

(ج) ابن شهاب الزهري، متفق علي توثيقه، وقد احتمل تدليسه لإمامته وقلته. تقدم في المطلب الأول.

(د) عروة بن الزبير، ثقة، تقدم في المطلب الأول.

(هـ) عائشة صحابية جليلة.

درجة الإسناد: حسن، فيه سليمان بن موسى صدوق، وباقي رجاله ثقات.

صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ما سمع من ابن جريج، وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جريج.[١]

. وأخرج الحاكم من طريق أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول وذكر عنده أن ابن علية يذكر حديث ابن جريج في لا نكاح إلا بولي .. قال أحمد بن حنبل: إن ابن جريج له كتب مدونة، وليس هذا في كتبه، يعني: حكاية ابن علية، عن ابن جريج.[٢]

(٢) أما الحديث الذي زوجت فيه عائشة حفصة بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب، فله من يناصره ويعتد به، حيث لا يرى اشتراط الولي في عقد النكاح، فقد أجاب الطحاوي بقوله: ثم لو ثبت ما رووا من ذلك . يعني في اشتراط الولي . عن الزهري، لكان قد روي عن عائشة رضي الله عنها ما يخالف ذلك.[٣]

(٣) دفع الاختلاف بين الروايتين، والجمع بينهما .

. قال البيهقي: والعجب أن بعض مَنْ يسوي الأخبار على مذهبه . لعله يعني الطحاوي في شرح معاني الآثار [٤]. يحكي أن ابن جريج سأل ابن شهاب عن هذا الحديث فأنكره، ثم يرويه عن ابن أبي عمران، عن يحيى بن معين، عن ابن علية، عن ابن جريج سأل ابن شهاب، ولو ذكر حكاية يحيى بن معين

---

(١) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٤٠٢)أبواب النكاح.
(٢) المستدرك على الصحيحين(٢/ ١٨٢) كتاب النكاح:حديث حجاج بن محمد.
(٣) شرح معاني الآثار (٣/ ٨).
(٤) كما سبق في شرح معاني الآثار (٣/ ٨).

في هذا على وجهها علم أصحابه أن لا مغمز في رواية سليمان بهذه الحكاية فاختصرها ولم يذكرها على الوجه ...

ثم قال: والمحتج بحكاية ابن علية في رد هذه السنة يحتج في مسألة الوقف برواية ابن لهيعة وحده، وفي غير موضع برواية الحجاج بن أرطاة وحده، ثم يرد في هذه المسألة رواية ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – مثل رواية موسى بن سليمان ...

وقال: ويرد رواية الحجاج بن أرطاة، عن الزهري مثل ذلك، فيقبل رواية كل واحد منهما منفردة إذا وافقت مذهبه، ولا يقبل روايتهما مجتمعة إذا خالفت مذهبه، ومعهما رواية فقيه من فقهاء الشام ثقة يشهد لروايتهما من هذه المسألة بالصحة والله يوفقنا لمتابعة السنة وترك الميل إلى الهوى بفضله ورحمته. (١)

ـ وعما استشكله الطحاوي قال البيهقي: ونحن نحمل هذا على أنها مهدت أسباب تزويجها، ثم أشارت على من ولي أمرها عند غيبة أبيها حتى عقد النكاح، وإنما أضيف النكاح إليها لاختيارها ذلك، وإذنها فيه وتمهيدها أسبابه..

---

(١) معرفة السنن والآثار (١٠/ ٣٠ـ ٣٣) الآثار رقم(١٣٥١١)(١٣٥١٨) (١٣٥٢١).

فإذا كان هذا مذهبها وراوي الحديثين عبد الرحمن بن القاسم علمنا أن المراد بقوله: زوجت عائشة حفصة بنت عبد الرحمن ما ذكرنا، وإذا كان محمولاً على ما ذكرنا لم يخالف ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم. [1]

ثالثاً: خلاصة القول:

الجمع بين الروايتين كما أشار البيهقي آنفاً، والحُجَّةَ فيما روته لا فيما رأته[2] ؛ فيقال: من عمل بمقتضى حديث ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اشترط الولي في الزواج، ومن عمل بخلافه يعني كما في حديث عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ عن عَائِشَةَ في تزويجها حفصة لم يشترط الولي ؛ ولأنَّ الصحابة رضي الله عنهم عملوا بمقتضى الحديث، ويحتمل أنَّها زوَّجتها بإذن أخيها، أو أوصاها بذلك.

---

(١) المصدر نفسه (١٠/ ٣٣) الآثار رقم (١٣٥٢٣) - (١٣٥٢٧)، ونصب الراية (١٨٥/٣).

(٢) الاختلاف وأسبابه لدى علماء المذاهب الفقهية(ص٦٦) د/ محمد حسن أبو يحيى ، بالجامعة الأردنية، نشر ٢٠١١ م .

المطلب الرابع

اختلاف الروايتين عن الصحابي رفعاً ووقفاً.

الاختلاف في بَعْض الأحاديث رفعاً ووقفاً أمرٌ طبيعي، وجد في كثيرٍ من الأحاديث، والحَدِيْث الواحد الَّذِي يختلف بِهِ هكذا محل نظر عِنْدَ المُحَدِّثِيْنَ، وَهُوَ أن المُحَدِّثِيْنَ إذا وجدوا حديثاً روي مرفوعاً إلى النَّبيّ – صلى الله عليه وسلم – ، ثُمَّ نجد الحَدِيْث عينه قَدْ روي عن الصَّحَابيّ نفسه موقوفاً عَلَيْهِ ، فهنا يقف النقاد إزاء ذَلِكَ؛ لاحتمال كون المَرْفُوْع خطأً من بَعْض الرواة و الصَّوَاب الوقف ، أو لاحتمال كون الوقف خطأ و الصَّوَاب الرفع ؛ إذ إن الرفع علة للموقوف و الوقف علة للمرفوع . فإذا حصل مِثْل هَذَا في حَدِيث ما ، فإنه يَكُون محل نظر وخلاف عِنْدَ العُلَمَاء.(١)

المثال الأول: ويمثل له بالاختلاف رفعاً ووقفاً في حديثٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما في صحة حج الصبي.(أيما صبي حج ، ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى، وأيما عبد أعتق ثم أعتق فعليه أن يحج حجة أخرى) .

أولاً: تخريج الروايتين:

(١) رواية الحديث عن ابن عباس مرفوعاً. ومداره على شعبة:

. أخرجه الحافظ ابن خزيمة: من طريق محمد بن المنهال قال: ثنا يزيد بن زريع، ثنا شعبة، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، أن النبي

---

(١) بحوث في المصطلح للدكتور ماهر الفحل (ص: ١٩١).

صلى الله عليه وسلم قال: «إذا حج الصبي فهي له حجة حتى يعقل، فإذا عقل فعليه حجة أخرى، وإذا حج الأعرابي فهي له حجة، فإذا هاجر فعليه حجة أخرى».[1]

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٣٤٩)كتاب المناسك: باب الصبي يحج قبل البلوغ ثم يبلغ. والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٩١) جماع أبواب دخول مكة: باب حج الصبي يبلغ ، والمملوك يعتق والذمي يسلم، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٠٩/٨).

بيان الإسناد: محمد بن المنهال، ثنا يزيد بن زريع، ثنا شعبة، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس.

(أ) محمد بن المنهال التميمي المجاشعي أبو جعفر، ويُقال: أبو عبد الله البصري الضرير الحافظ.رَوَى عَن: يزيد بن زريع، وأبي عوانة وجعفر بن سُليمان الضبعي، وغيرهما.روى عنه البخاري ومسلم، وأبو داود وابن خزيمة، وآخرون.

قال العجلي بصري ثقة ولم يكن له كتاب قلت له لك كتاب قال كتابي صدري. وقال أبو حاتم كتب عنه علي بن المديني كتاب يزيد بن زريع، قال أبو حاتم: وهو ثقة حافظ كيس أحب إلي من أمية بن بسطام. وقال أبُو زُرْعَة سألته أن يقرأ علي تفسير أبي رجاء فأملى علي من حفظ نصفه ثم أتيته يوما آخر بعدكم..فأملى علي من حيث. انتهى. فقال خذ فتعجبت من ذلك وكان يحفظ حديث يزيد بن زريع. وَقال عُثمان بن خرزاذ: أحفظ من رأيت أربعة فذكره أولهم. وقال ابن عدي: سمعت أبا يعلى يفخم أمره ويذكر انه كان أحفظ من كان بالبصرة في وقته وأثبتهم في يزيد بن زريع.وذَكره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وحكى، عَن أبِي يعلى انه مات بالبصرة في شعبان سنة إحدى وثلاثين ومِئَتين وفيها أرخه أبو داود وموسى ابن هارون.

قلتُ: وَقَال ابن الجنيد، عَن ابن مَعِين ثقة ولم أسمع منه شيئا. وقال ابن حجر: ثقة حافظ من العاشرة مات سنة إحدى وثلاثين. ==

== الثقات لابن حبان (٩/ ٨٥)تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧٥)تقريب التهذيب (ص: ٥٠٨).
قلت: الأكثرون على أنه ثقة.

(ب) يزيد بن زريع، بتقديم الزاي، مصغر – العيشي، ويقال:التميمي،أبو معاوية،البصري، الحافظ، روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل،وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم،روى عنه:ابن المبارك،وابن مهدي، ومسدد وغيرهم . أحد الأئمة الثقات، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وعلي ابن المديني، والنسائي، وغيرهم وزاد أحمد:إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال أيضاً: وكل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة فلا تبال أن لا تسمعه من أحد، سماعه منه قديم ، وقال ابن سعد: كان ثقة حجة كثير الحديث، وقال ابن حجر: ثقة ثبت . ولد سنة إحدى ومائة، وتوفي بالبصرة، سنة اثنتين وثمانين ومائة،أخرج له الجماعة . الثقات لابن حبان (٧/ ٦٣٢)تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٥)تقريب التهذيب (ص: ٦٠١).

(ج) شعبة بن الحجاج، ثقة مشهور، تقدم في المطلب الثاني.

(د) سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي مولاهم، أبو محمد، الكوفي، الأعمش،أحد الأعلام الحفاظ القراء ، روى عن: عامر الشعبي، وإبراهيم النخعي،وطارق بن عبد الرحمن وغيرهم،روى عنه:شعبة،والسفيانان، وعبد الله بن المبارك وغيرهم . قال عمرو بن علي :كان يسمى المصحف لصدقه ، وقال العجلي:كان ثقة ثبتاً في الحديث،وقال النسائي:ثقة ثبت وعده في المدلسين ،وقال ابن معين:ثقة،وقال ابن حجر: ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلس ،مات سنة سبع وأربعين ومائة وكان مولده سنة إحدى وستين أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ١٤٦) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢)تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).
قلت: اتفق الأئمة علي توثيقه إلا أنه يدلس ،وقد احتمل تدليسه لإمامته وقلته. ==

(٢) رواية الحديث عن ابن عباس موقوفاً.

. أخرجه الحافظ ابن خزيمة: من طريق ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي ظبيان عن ابن عباس بمثله موقوفا . يعني اللفظ السابق . .[١]

== (هـ)أبو ظبيان، هو: حصين بن جندب بن الحارث الجنبي – بفتح الجيم، وسكون النون ثم موحدة – أبو ظبيان بفتح المعجمة، وسكون الموحدة – الكوفي ، ثقة، من الثانية، مات سنة تسعين، وقيل غير ذلك، أخرج له الجماعة.
تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٩) تقريب التهذيب (ص: ١٦٩).
(و)عبد الله بن عباس صحابي جليل.
درجة الإسناد: صحيح.
(١) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٣٤٩) ثم قال: هذا علمي، هو الصحيح بلا شك كتاب المناسك: باب الصبي يحج قبل البلوغ ثم يبلغ. وأخرجه ابن حزم من طريق ابن أبي عدي المحلى بالآثار (٥/ ١٥)، والبيهقي من طريق عبد الوهاب كلاهما عن شعبة به موقوفاً على ابن عباس. السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٩١) وقال البيهقي: تفرد برفعه محمد بن المنهال، ورواه الثوري عن شعبة موقوفا.
بيان الإسناد: ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي ظبيان عن ابن عباس.
(أ) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي السلمي، روي عن حميد الطويل، وشعبة وغيرهما، روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وغيرهما، وثقه أبو حاتم والنسائي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة من التاسعة مات سنة أربع وتسعين ومائة على الصحيح، أخرج له الجماعة.
تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٣٢١) تهذيب التهذيب (٩/ ١٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٥).
(ب) شعبة بن الحجاج، ثقة مشهور، تقدم في المطلب الثاني. ==

ثانياً: التحقيق في اختلاف الروايتين عن ابن عباس.

هذا الحديث مختلف في رفعه ووقفه ، تفرد برفعه محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وخالفه جماعة فوقفوه، منهم عبد الوهاب بن عطاء، وابن أبي عدي وغيرهما، وبيان ذلك كما يلي:

(١) رجح عدد من النقاد رواية الوقف على ابن عباس، وأعلو الطريق المرفوع بتفرد محمد بن المنهال، ومن هؤلاء الأئمة:

. قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن شعبة مرفوعا إلا يزيد، تفرد به محمد بن المنهال.[١]

. وقال البيهقي: تفرد برفعه محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن شعبة، ورواه غيره عن شعبة موقوفا، وكذلك رواه سفيان الثوري، عن الأعمش موقوفا وهو الصواب.[٢]

== (ج) سليمان بن مهران الأسدي، الأعمش، ثقة ثبت، تقدم في الطريق السابق.
(د) أبو ظبيان، هو: حصين بن جندب، ثقة، تقدم في الطريق السابق.
(هـ)ابن عباس، صحابي جليل.
درجة الإسناد: صحيح، رجاله ثقات.

(١) المعجم الأوسط (٣/ ١٤١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٩١) جماع أبواب دخول مكة: باب حج الصبي يبلغ ، والمملوك يعتق والذمي يسلم، تاريخ بغداد.

. وقال الخطيب: لم يرفعه إلا يزيد بن زريع، عن شعبة وهو غريب.[١]

(٢) تعقب بعض النقاد ما سبق بتفرد محمد بن المنهال بمتابعة الحارث بن سريج له، وهو ضعيف ومتكلم فيه[٢]، ومن هؤلاء الأئمة:

. قال ابن عدي: وهذا الحديث معروف بمحمد بن المنهال الضرير، عن يزيد بن زريع، وأظن أن الحارث بن سريج هذا سرقه منه، وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن يزيد بن زريع غيرهما، ورواه ابن أبي عدي وجماعة معه عن شعبة موقوفا.[٣]

. قال ابن الملقن : متعقبا كلام مَنْ قال بتفرد محمد بن المنهال برفعه: قلت: ولك أن تقول: محمد بن المنهال ثقة ضابط من رجال الصحيحين، فلا يضر

---

(١) تاريخ بغداد ت بشار (٩/ ١٠١).

(٢) الحارث بن سريج النقال، روى عن ابن إدريس، ومعتمر، وعبد الرحمن بن مهدي، روى عنه، أحمد بن منصور الرمادي، وعلي بن الحسن الهسنجاني.قال ابن أبي حاتم: أنا ابن أبي خيثمه فيما كتب إلي قال سمعت يحيى بن معين يقول وألقى عليه حديث عن الحارث النقال فقال: ترك حديثه، وضعفه. وقال أيضاً:كتب عنه أبو زرعة وترك حديثه وامتنع أن يحدثنا عنه، وقال ابن حجر: قال ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي ليس بثقة، وقال موسى بن هارون متهم في الحديث، وقال ابن عدي ضعيف يسرق الحديث، وقال أبو الفتح الأزدي تكلموا فيه حسدا كذا قال الأزدي يجهل، وقال بعضهم كان يقف في القرآن.
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٧٦) لسان الميزان لابن حجر (٢/ ١٤٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٦٩).

تفرده برفعه، على أنه لم ينفرد به، بل توبع.[١] ثم ساق رواية الحديث من طريق أبي معاوية عن الأعمش به.

(٣) قال البيهقي متعقباً الحاكم تصحيحه الحديث، ورفعه لحديث عفان وأبي الوليد ومحمد بن كثير: وأظن أن شيخنا حمل حديث عفان وغيره على حديث يزيد، فهذا الحديث إنما رواه أصحاب شعبة عنه موقوفا، سوى ابن زريع، فإن محمد بن المنهال ينفرد برفعه عنه، والله أعلم.[٢]

حيث أخرج الحاكم الحديث من طريق عفان بن مسلم، وأبي الوليد، ومحمد ابن أبي كثير الكل عن عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، به. وقرن هذا الطريق بطريق محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن شعبة بالإسناد المتقدم مرفوعا، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.[٣] ، فصارت في سياق الحديث المرفوع، وكأنهم تابعوا يزيد بن زريع على رفع الحديث. إلا أن الصواب أن هذه الطرق عن شعبة موقوفة.

ثالثاً: خلاصة القول: مما سبق يترجح لي رواية الوقف على ابن عباس، لقول ابن خزيمة عقب تخريجه: هذا علمي، هو الصحيح بلا شك، كما سبق، ولقول البيهقي: وهو الصواب، ومن جانب آخر جاءت رواية الوقف من طريق

---

(١) البدر المنير لسراج الدين ابن الملقن (٦/ ١٧).
(٢) مختصر خلافيات البيهقي (٣/ ٢٢٤).
(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٦٥٥) كتاب المناسك.

أبي السفر، عن ابن عباس قال:«أَيُّهَا النَّاسُ، أَسْمِعُونِي مَا تَقُولُونَ، وَافْهَمُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ، أَيُّمَا مَمْلُوكٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ، وَإِنْ عُتِقَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَلْيَحْجُجْ، وَأَيُّمَا غُلَامٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ فَقَدْ قَضَى حَجَّتَهُ، وَإِنْ بَلَغَ فَلْيَحْجُجْ» [(١)] ، وهذا بلا شك موقوف، فليس فيه ما يدل على رفعه، كما أنه يدل على أن ابن عباس لم يقصد في كلامه إضافة الحديث للشارع، إنما أراد أن يعرضوا عليه القول ليصححه لهم، وذلك خشية أن يزيدوا فيه أو ينقصوا منه. وقال البخاري في التاريخ الكبير: وقال أبو ظبيان وأبو السفر، عن ابن عباس: أيما صبي حج، ثم أدرك فعليه الحج، وهذا المعروف عن ابن عباس.[(٢)] فرجح البخاري رواية الوقف للاختلاف فيه، كما أنه جعل الموقوف المخالف قرينة لذلك.

وبذلك تترجح الرواية الموقوفة على ابن عباس على الرواية المرفوعة، إذ لا حجة لمن صحح الرواية المرفوعة مطلقا، فمحمد بن المنهال وإن كان ثقة، إلا أنه تفرد بوصله عن يزيد بن زريع.

المثال الثاني: ويمثل له بالاختلاف رفعاً ووقفاً في حديثٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه في الحرص على طلب الإمارة.

---

(١) أخرجها الشافعي في مسنده (ص: ١٠٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٧/٢)كتاب مناسك الحج: باب حج الصغير، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٤١/٧) كتاب المناسك: ما ورد في حج الصبي والمملوك.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (١/ ١٩٨).

أولاً: تخريج الروايتين.

(١)رواية الحديث مرفوعاً عن أبي هريرة.

. قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ.[١]

(٢) رواية الحديث موقوفاً على أبي هريرة.

. ورواه البخاري معلقاً فقال: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الحَكَمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ.[٢]

ثانياً: التحقيق في اختلاف الروايتين عن أبي هريرة.

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري بسنده مرفوعاً من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري، ثم رواه معلقاً ووقفه على أبي هريرة من طريق عبد الحميد بن جعفر عن سعيد أيضاً كما سبق، فانتقد الدارقطني تخريج المرفوع مع وجود ما يعارضه من الموقوف[٣].

---

(١) صحيح البخاري(٩/ ٦٣) كتاب الأحكام: باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الحِرْصِ عَلَى الإِمَارَةِ.
(٢) المصدر السابق نفس الموطن.
(٣) الإلزامات والتتبع للدارقطني(ص: ١٣٥).

ولعل الدارقطني عَدَّ ذلك اضطراباً؛ لعدم وجود متابعات ترجح إحدى الروايتين على الأخرى، أو أنه رجح رواية الوقف لما فيها من زيادة (عُمَرَ بْنِ الحَكَمِ) بين سعيد المقبري وأبي هريرة.

(٢) دفع ابنُ حجرٍ التعارضَ بين الروايتين وجمع بينهما، وتعقب ابن حجر الدارقطني قائلاً: وابن أبي ذئب أتقن من عبد الحميد وأعرف بحديث المقبري منه، فروايته هي المعتمدة، وعقبه البخاري بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين، ثم قال ابن حجر: فلعله كان عند سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفاً على ما رواه عنه عبد الحميد، وكان عنده عن أبي هريرة بغير واسطة مرفوعاً، إذ وجدت عند كل من الراويين عن سعيد زيادة، ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع؛ لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف.[١]

ثالثاً: **خلاصة القول**: مما سبق تبين أن لا تعارض بين الرفع والوقف، وأن ابن حجر قدم رواية ابن أبي ذئب على رواية عبد الحميد بن جعفر؛ نظراً لأنه أعرف وأثبت بحديث سعيد المقبري منه لكثرة ملازمته له، فروايته هي المعتمدة حسب تعبيره، وعقب البخاري بطريق عبد الحميد بن جعفر إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين رفعاً ووقفاً.

(١) فتح الباري لابن حجر(١٣/ ١٢٥).

المطلب الخامس

اختلاف الروايتين عن الصحابي وصلاً وإرسالاً.

حين يعل النقاد حديثا موصولا على أساس أن الأمر الواقع والثابت في ذلك الحديث هو إرساله، فإن كثيرا من المعاصرين يردونه بحجة أن الوصل زيادة، وهي مقبولة من الثقة، ومذهب المحدثين النقاد فيها معروف بأنهم لا يقبلونها مطلقا ولا يردونها مطلقا، بل يكون ذلك وفق ما تدل عليه القرائن التي كانوا يعرفونها بفضل خلفياتهم العلمية الحديثية...

ونقل الباحث نصوصا متعارضة ومختلفة المذاهب في هذه المسألة، ثم قال: قد يخيل إلى من يقرأ قولهم (كثر تعليل الوصل بالإرسال وتعليل الرفع بالوقف) أن الإرسال يكون هو الراجح عند اختلاف الرواة في الوصل والإرسال، كما يترجح الوقف على الرفوع، لكن الأمر الواقع هو أن الإرسال أو الوقف لم يكن بمجرده معيارا لتعليل الموصول ولا المرفوع، ولذا ينبغي فهم هذا النص في ضوء منهج النقاد في مجال التعليل والتصحيح. (١)

وهذا ما أردت خلاصته أن مسألة تعارض الوصل والإرسال لا تخضع لمعيار معين؛ وإنما لفهم منهج الأئمة النقاد في تعليل الأحاديث وتصحيحها.

المثال الأول: ما اختلف في وصله وإرساله، وصحة الحديث لمن وصله، ويمثل له بالاختلاف وصلاً وإرسالاً في حديثٍ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه " لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ".

---

(١)الحديث المعلول قواعد وضوابط (ص: ٢٤ ـ ٥٢) لحمزة المليباري الطبعة: الثانية.

أولاً: تخريج الروايتين:

(١)رواية الحديث متصلاً، ومدارها على أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري مرفوعاً من عدة طرق كما يلي:

(أ) إِسْرَائِيلَ بن يونس.[١]

(ب) يونس بن أبي إسحاق.[٢]

(ج) شريك بن عبد الله النخعي.[٣]

(د) أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري.[٤]

---

(١) مسند أحمد ط الرسالة(٣٢/٢٨٠)،(٣٢/٤٨٢)، سنن الدارمي(٣/١٣٩٦) كتاب النكاح: باب النَّهْيِ عَنِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِي، وسنن أبي داود(٢/٢٢٩) كتاب النكاح: باب في الولي، وسنن الترمذي ت بشار(٢/٣٩٨) كتاب النكاح: بَاب مَا جَاءَ لاَ نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ، ومسند البزار = البحر الزخار(٨/ ١٠٨)، وصحيح ابن حبان – محققا(٩/٣٩٤) شرح معاني الآثار (٣/ ٨)، سنن الدارقطني (٤/٣١٠) كتاب النكاح ،السنن الكبرى للبيهقي (٧/١٧٣)كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي.

(٢) سنن الترمذي ت بشار (٢/٣٩٨) كتاب النكاح: بَاب مَا جَاءَ لاَ نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ، السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٧٣) كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي.

(٣) سنن الترمذي ت بشار (٢/٣٩٨) كتاب النكاح: بَاب مَا جَاءَ لاَ نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ، ، صحيح ابن حبان – محققا (٩/ ٣٩١)السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٧٤).

(٤) مسند أبي داود الطيالسي (١/ ٤٢٢) سنن الترمذي ت بشار (٢/٣٩٨) كتاب النكاح: بَاب مَا جَاءَ لاَ نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ، سنن ابن ماجه (١/ ٦٠٥)كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٩)، المستدرك على الصحيحين=

(هـ) قيس بن الربيع.[1]

(و) زهير بن معاوية بن حديج الجعفي الكوفي.[2]، وغيرهم.

==للحاكم (٢/ ١٨٧) كتاب النكاح، السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٧٣) كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي.

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ١٨٤)، السنن الكبرى للبيهقي (١٧٤/٧) كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي.

(٢) صحيح ابن حبان – محققا(٣٨٩/٩) كتاب النكاح: باب الولي، السنن الكبرى للبيهقي (١٧٣/٧)كتاب النكاح: بَاب لا نكاح إلا بولي.

بيان الإسناد: أبو إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري.

(١)أبو إسحاق السبيعي، متفق علي توثيقه، إلا أنه مشهور بالتدليس، فإذا صرح بالسماع قبلت روايته، وإلا فلا، وقد انتقيا الشيخان من حديثه ما توبع عليه، تقدم في المطلب الأول.

(٢) أبو بردة ابن نيار بكسر النون بعدها تحتانية خفيفة البلوي حليف الأنصار صحابي اسمه هانئ وقيل الحارث ابن عمرو وقيل مالك ابن هبيرة مات سنة إحدى وأربعين وقيل بعدها.

الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣١) تقريب التهذيب (ص: ٦٢١).

(٣) أبو موسى الأشعري: عبد الله ابن قيس بن سليم ابن حضار بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة، صحابي مشهور أمره عمر ثم عثمان وهو أحد الحكمين بصفين مات سنة خمسين وقيل بعدها.

أسد الغابة ط الفكر (٣/ ٢٦٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٨)==

(٢) رواية الحديث مرسلاً، ومدارها على أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري من طريقين كما يلي:

(أ) سفيان الثوري.[١]

(ب) شعبة بن الحجاج.[٢]

ثانياً: التحقيق في اختلاف الروايتين عن أبي موسى الشعري.

هذا الحديث اختلف في وصله وإرساله، والراجح وصله عن أبي موسى الأشعري؛ لقرائن متعددة، منها يأتي:

(١) اختلاف مجلس السماع، قال أبو عيسى الترمذي: ومَنْ رواه موصولا أصح؛ لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة، وشعبة وسفيان وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع مَنْ رواه عن أبي إسحاق لكنهما سمعاه في وقت واحد وفي مجلس واحد.[٣]

==درجة الإسناد: صحيح لذاته، وأبو إسحاق السبيعي معروف بالتدليس، وقد عنن في هذا الحديث، إلا أنه تابعه عليه آخر، فزالت الخشية من تدليسه، فقد تابعه: ابنه يونس، عن أبي بردة، أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٢/ ٥٢٢).

(١) مصنف عبد الرزاق(١٩٦/٦) حديث رقم(١٠٤٧٥) كتاب النكاح: بَاب النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ. السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٧٥) كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي.

(٢) سنن الترمذي، تحقيق بشار(٣٩٩/٢) كتاب النكاح : بَاب مَا جَاءَ لا نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ. السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٧٥) كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي.

(٣) قلت: ومما يدل على أن شعبة والثوري سمعاه في مجلس واحد قول الترمذي: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ـ الطيالسي ـ قَالَ: أنبأنا شعبة، قال: سمعت==

(٢) كثرة العدد، فمن رووه عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى موصولا، أكثر عدداً، كما سبق في تخريجه، وهم (إِسْرَائِيلَ بن يونس، يونس بن أبي إسحاق، شريك بن عبد الله النخعي، أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري، قيس بن الربيع، وزهير بن معاوية، وغيرهم).

(٣) قرينة الاختصاص لبعض مَنْ أخذه عن أبي إسحاق السبيعي، فقد أخرجه الخطيب البغدادي بسنده في الكفاية: باب القول فيما روى مَنْ الأخبار مرسلاً ومتصلاً وقال: إن البخاري – رحمه الله – سئل عن هذا الحديث؟ فحكم لمَنْ وصله، وقال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث[١].

. ومن أجل حُكْمِ البخاري بالوصل لهذا الحديث، وأنها زيادة من الثقة مقبولة عدَّه الخطيبُ البغدادي منهجاً له، وتبعه على ذلك ابنُ الصلاح وكثيرٌ من المتأخرين[٢]. لكن قال ابن حجر: إنما حكم له بالاتصال لمعان أخرى رَجَحَتْ عنده حُكمَ الموصول. منها: أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولا، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم، ثم

==سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بُردة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا نكاحَ إلا بوليّ" ؟. فقال: نعم". أهـ. ينظر: سنن الترمذي ت شاكر: أبواب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي(٤٠١/٣)، والبدر المنير (٥٤٤/٧). فشعبة سمع الثوري يسأل أبا إسحاق السبيعي.

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي(ص: ٤١٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر(ص: ٧٢).

قال: ووافقهم على ذلك أبو عوانة وضاح اليشكري الواسطي، وشريك بن عبد الله النخعي الكوفي، وزهير بن معاوية بن حديج الجعفي الكوفي، ... من أصحاب أبي إسحاق، مع اختلاف مجالسهم في الأخذ وسماعهم إياه من لفظه. قال: وأما رواية مَنْ أرسله وهما شعبة وسفيان، فإنما أخذاه عن أبي إسحاق في مجلس واحد.(١)

. وقال ابن حجر أيضاً مبيِّناً سبب تخريج البخاريِّ لرواية معلَّة: إِنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طرق، مِنْهَا عَن أبي بردة عَن أبي مُوسَى فاعتمد أَن أَبَا بردة حمله عَن أَبِيه، وترجَّح ذلك عنده بقرينة كونها تختص بأبيه، فدواعيه متوفِّرة على حملها عنه(٢).

ثالثاً: **خلاصة القول**: إن رواية من وصل الحديث أصح وأرجح من رواية من أرسله، وأما من زعم أن الإمام البخاري صححه لأنه زيادة من الثقة وهي مقبولة، فهو كلام بعيد مجانب لمنهج البخاري وغيره من أئمة الحديث القائم على أساس اعتبار المرجحات والقرائن في قبول الزيادة وردها، كما سبق في قول ابن حجر.

المثال الثاني: ما اختلف في وصله وإرساله، وصحة الحديث لمن أرسله، ويمثل له بالاختلاف وصلاً وإرسالاً في حديث عبد الله بن مغفل "

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٢/٦٠٦).
(٢) فتح الباري لابن حجر(١/٣٧١).

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّرَجُّلِ[١] إِلَّا غِبًّا[٢] ".

أولاً: تخريج الروايتين:

(١) رواية الحديث متصلاً. ومدارها على هِشَامٍ بن حسان قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ مرفوعاً باللفظ السابق من طريق كل من:

(أ) يحيى بن سعيد القطان.[٣]

(ب) عيسى بن يونس.[٤]

(ج) محمد بن عبد الله الأنصاري.[٥]

---

(١) الترجل والترجيل: تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه، كأنه كره كثرة الترفه والتنعم. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٠٣).

(٢) الغب من أوراد الإبل: أن ترد الماء يوما وتدعه يوما ثم تعود، فنقله إلى الزيارة وإن جاء بعد أيام. يقال: غب الرجل إذا جاء زائرا بعد أيام. وقال الحسن: في كل أسبوع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٣٦).

(٣) مسند أحمد ط الرسالة (٢٧/ ٣٤٨)، سنن أبي داود (٤/ ٧٥) كتاب الترجل، مسند الروياني (٢/ ٨٧)، صحيح ابن حبان – محققا (١٢/ ٢٩٥)، شرح السنة للبغوي (١٢/ ٨٣) كتاب اللباس: باب ترجيل الشعر وتدهينه.

(٤)سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٢٣٤) أبواب اللباس: باب ما جاء في النهي عن الترجل، إلا غبا، وقال الترمذي:حديث حسن صحيح، السنن الكبرى للنسائي (٣١٦/٨)كتاب الزينة:الترجل غبا.

(٥) المعجم الأوسط (٣/ ٤٩)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/ ٢٧٦).

بيان الإسناد: هِشَامٍ بن حسان قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ.==

(٢) رواية الحديث مرسلاً عن الحسن البصري من طريق كل من:

==(أ) هشام بن حسان، تقدم في المطلب الثاني، ثقة، أما من ضعفه فقد جنح إلي حديثه عن عطاء والحسن حيث كان يرسل عنهما .

(ب) الحسن بن أبي الحسن، يسار،البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، وأمه خيرة، مولاة أم سلمة، قال بن سعد:ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ونشأ بوادي القرى، وكان فصيحا، رأى عليا، وطلحة، وعائشة، روى عن: أبي بن كعب، وسعد بن عبادة، وعمر بن الخطاب وخلق كثير من الصحابة والتابعين روى عنه:حميد الطويل،وقتادة، وعوف الأعرابي وغيرهم . قال العجلي:تابعي ثقة رجل صالح صاحب سنة،وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث، وقال محمد بن سعد: كان الحسن جامعا عالما رفيعا فقيها، ثقة مأمونا، عابداً ناسكا، كثير العلم، فصيحا جميلا وسيما، وكان ما أسند من حديثه وروى عمن سمع منه فهو حجة، وما أرسل فليس بحجة، وقال البزار: سمع الحسن البصري من جماعة:وروى عن آخرين لم يدركهم، وكان يتأول فيقول: حدثنا، وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، وقال الدار قطنى:مراسيله فيها ضعف، وقال ابن المديني: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها، وقال ابن حجر:ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس ،مات سنة عشرة ومائة، وقد قارب التسعين ، أخرج له الجماعة .

الثقات لابن حبان (٤/ ١٢٢)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/ ٩٥)تقريب التهذيب (ص: ١٦٠).

(ج) عبد الله بن مغفل، صحابي جليل.

<u>درجة الإسناد:</u> ضعيف، فإن رواية هشام بن حسان عن الحسن ضعيفة، كما أن في سماع الحسن من عبد الله بن مغفل شيئاً.

(أ) قتادة بن دعامة.[١]

(ب) أبي خزيمة.[٢]

(ج) يونس بن عبيد.[٣]

ثانياً: التحقيق في اختلاف الروايتين عن عبد الله بن مغفل.

هذا الحديث مختلف في وصله وإرساله كما سبق في تخريجه، وبالنظر في الروايتين يترجح لي رواية أن الإرسال أصح لما يلي:

(١) قتادة أوثق من هشام بن حسان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تابع أبو خزيمة وغيره قتادة على روايته كما سبق، فضلاً عن أن مَنْ رواه عن الحسن مرسلاً أوثق.

(٢) ذهب أبو الوليد الباجي إلى ضعف الرواية الموصولة معللاً ذلك بقوله: وهذا وإن رواه ثقات لكنه لا يثبت لأن رواية الحسن عن أبي مغفل فيها نظر وقال المنذري: في الحديث اضطراب.[٤]

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٢٣١) كتاب الأدب:في الدهن كل يوم، السنن الكبرى للنسائي (٨/ ٣١٧) كتاب الزينة:الترجل غبا.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٢٣١) كتاب الأدب: في الدهن كل يوم.

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٨/ ٣١٧) كتاب الزينة: الترجل غبا.

(٤) نقلا عن المناوي في فيض القدير (٦/ ٣١٢).

(٣) في رواية الحديث موصولاً هشام بن حسان، وهو ضعيف في الحسن البصري خاصة؛ فقد سئل عنه، وغيره أحمد بن حنبل فقال: قَدْ روى أَحَاديث رفعها، أوقفوها، وقَدْ كَانَ مذهبهم أنْ يقصروا بالحديث ويوقفوه.[١]، وقال ابن معين: كان شعبة يتقي هشام بن حسان، عن عطاء وعكرمة والحسن.[٢]، وقال ابن علية: ما كنا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئا.[٣]

ثالثاً: **خلاصة القول**: إن علة رواية الحديث من طريق الرفع ليست في سماع الحسن من عبد الله بن مغفل كما ذهب إلى ذلك أبو الوليد الباجي رحمه الله، إنما علته في رواية هشام بن حسان عن الحسن ضعيفة، كما أن في سماع الحسن البصري من عبد الله بن مغفل شيئاً. وروايته عن الحسن البصري مرسلاً أصح، وقال النسائي قبيل الحديث: خالفه – يعني: قتادة – يونس بن عبيد، رواه عن الحسن ومحمد قولهما، أي موقوفا.[٤]

---

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية المروذي وصالح والميموني – الفاروق (ص: ٥٩).

(٢) لكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤١٦).

(٣)تهذيب التهذيب (١١/ ٣٥).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٨/ ٣١٧).

الخـاتمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، وتابعيهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه ورقات يسيرة في تجلية الدراسة لاختلاف الروايتين عن صحابي واحد وأسبابه، ومن المعلوم يقينا أن أي دراسة مهما بذلت فيها من الجهود؛ فإنها قد تحتاج إلى إرشاد وتوجيه، فليس من عمل بشري إلا ويشوبه النقص، وليس يسلم أحد من سهو أو خطأ، وقد حاولت خلال هذه الدراسة أن أتوخى الوضوح والدقة، والموضوعية، وفي خاتمة هذا البحث المتواضع، أود أن أذكر أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

أولاً: إن الاختلاف الحاصل بين روايتين عن صحابي واحد يرجع في الأساس إلى ضبط الرواة، وهو أمر نسبي من راوٍ لآخر، والى جواز الرواية بالمعنى؛ لذا قال ابن رجب: "اختلاف ألفاظ الرواية يدل على أنهم كانوا يروون الحديث بالمعنى ولا يراعون اللفظ إذ المعنى واحد، وإلا لكان الرواة قد رووا الحديث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة ولا يظن ذلك بهم مع علمهم وفقههم وعدالتهم وورعهم"[(١)]، كما أن أسباب اختلاف الروايات كثيرة جدًّا يصعب حصرها، ومن هنا يبرز دور الأئمة النقاد في الكشف عن حقيقة الرواية.

ثانيا: أبرزت لي هذه الدراسة أن علم العلل هو حديث الثقات، كما أنها كشفت لي أيضاً عن سعة حقل هذا الميدان، فلا يمكن للباحث الحكم على

---

(١)فتح الباري لابن رجب (٦/ ٣٩٣).

اختلاف الروايتين لمجرد تطبيق أقوال المعدلين والمجرحين للرواة وفقط، بل لابد من متابعة الثقة فيبحث في رواياته، وينظر هل رواياته واحدة في كل الأماكن؟ وهل هي واحدة في كل الأزمان؟ وهل هي واحدة عن كل الشيوخ؟ ولا بد أن يجد الناقد أن الثقة يقوى في بلد ويضعف في أخرى، ويقوى في زمن ويضعف في زمن آخر، ويقوى في رجل ويضعف في آخر.

ثالثاً: تمتاز دراسة الروايات ذات الاختلاف بالبعد عن السطحية في النظر إلى ظواهر القواعد، بل أخذت بيدي إلى عمق الرؤية لدى المتقدمين من أهل النقد، فإن اعتماد المحدثين في تصحيح الأحاديث، أو تضعيفها ليس على ظاهر الأسانيد فقط، بل يضاف إليه النظر فيما يمكن أن يَدْخلَ الحديثَ من أوهام وأخطاء، كما أن إدراك العلل والأوهام في الأحاديث يحتاج إلى سعة الحفظ والاطلاع على مختلف الطرق والروايات للحديث الواحد، مع سلامة الفهم.

رابعاً: تعددت أسباب اختلاف الروايتين عن صحابي واحد، كما ظهر لي من خلا ل هذه الدراسة المتواضعة، فقد يكون الاختلاف بسبب نكارة في المتن، أو لوهمٍ وقع من أحد رواة الإسناد في إحدى الروايتين عن ذات الصحابي، أو لعمل الراوي بخلاف روايته، أو لاختلاف الروايتين عن الصحابي رفعاً ووقفاً، أو لاختلاف الروايتين عن الصحابي وصلاً وإرسالاً.

والله تعالى أسأله القبول والأجر، فلم نصل إلى شيء مما ذكرناه إلا بعونه وفضله، لا شريك له، فله الحمد كثيراً دائماً.

فهرس المصـــادر والمراجـــع

- القرآن الكريم.
- أسد الغابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- إصلاح غلط المحدثين، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- الاختلاف وأسبابه لدى علماء المذاهب الفقهية(ص٦٦) د/ محمد حسن أبو يحيى، بالجامعة الأردنية، نشر ٢٠١١ م.
- الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ – ٢٠٠٠.
- الإلزامات والتتبع للدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

- إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، المؤلف: صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العَمْري المعروف بالفُلَّاني المالكي (المتوفى: ١٢١٨هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
- بحوث في المصطلح للدكتور ماهر الفحل.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
- التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن
- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

- التمييز، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩.
- تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ،٢٠٠٢م.
- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.
- تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد

بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق:

د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .
- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م .
- الحديث المعلول قواعد وضوابط، المؤلف : حمزة المليباري.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.
- رفع اليدين في الصلاة، تأليف : الإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ – ٢٥٦ هـ).
- السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن

علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف).
- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق:أحمد

محمد شاكر(جـ ١، ٢)ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي،مصر،الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

- سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م.
- شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ابن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن.
- صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)،المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية.، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد ابن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.، الناشر: دار طيبة – الرياض.، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- العلل ومعرفة الرجال للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل، رواية المَرُّوذِي[١ – ٣١٠] وصالح بن أحمد[٣١١ – ٣٢٧]، والميموني[٣٢٨ – ٥١٤]، وأحاديث وحكايات[٥١٥ – ٥٨٣]، رواية: أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني عنهم،المتوفى: ٣١٦ هـ ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى،١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز ابن عبد الله بن باز.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن

أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية.، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، المؤلف: محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: ١٣٨٢هـ)،المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ص. ب: ٥٧٨٧/١١٣.
- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
- لسان العرب ، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ .
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)،المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤.
- المحلى بالآثار، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر –

بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت
- المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المسند، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٠ هـ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
- المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني

الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣.

- المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.
- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
- مختصر خلافيات البيهقي، المؤلف: أحمد بن فَرح (بسكون الراء) بن أحمد ابن محمد بن فرح اللَّخمى الإشبيلى، نزيل دمشق، أبو العباس، شهاب الدين الشافعي (المتوفى: ٦٩٩هـ)، المحقق: د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- مسند إسحاق بن راهويه، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد

بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ – ١٩٩١.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م.
- معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
- معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان ابن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت - سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ -

١٩٧٧م.

- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف – محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤١٢ هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة،١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.